

واقع وتحديات التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر

أ. بظاهر علي*، أ. زاوي شهرزاد*

ملخص: لم يعد قياس التنمية يعتمد على المؤشرات الكمية التي تعبر عن النمو الاقتصادي والزيادة في حجم الانتاج والعمالة والدخل، بل تطور إلى مؤشرات وأدلة التنمية البشرية، التي تركز على طرق علمية تعتمد في مبادئها على الانسان كونه ليس فقط الوسيلة بل الغاية لتحقيق التنمية التي تهدف إلى عيش الناس حياة كريمة خالية من العلل، والاستغلال الامثل للموارد المختلفة في حدود الإمكانيات الحالية دون المساس بحاجيات الأجيال المستقبلية. وهي ذاتها متطلبات التنمية المستدامة. والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى لتحقيق التنمية البشرية كمطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة ضمن اقتصاديات شمال إفريقيا واقتصاديات العالم من خلال مختلف المشاريع المنجزة منذ الاستقلال، لذلك خلصت هذه الدراسة إلى عرض واقع التنمية البشرية في الجزائر من خلال قياس مؤشراتها المختلفة ومقارنتها مع بعض دول العالم حسب إحصائيات التنمية 2014، وكذا معرفة أهم التحديات التي تواجهها لبلوغ التنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: مؤشرات، واقع، تحديات، تنمية بشرية، تنمية مستدامة، الجزائر

تصنيف Jel: O11, O15, Q01.

The reality and the challenges of human and sustainable development in Algeria

Abstract :

The measure of development no longer depends on quantitative indicators that reflect economic growth and increased volume of output, employment and income. But, it has developed into indicators of human development, which rely on scientific methods depending on its principles on the human being, being not only a means but a goal to achieve a development for the living people A decent life free from diseases, And the optimal use of various resources within the limits of the present, without prejudice to the needs of future generations. and these are the same requirements of sustainable development.

Algeria, like every other country in the world, seeks to achieve human development as the basis for achieving sustainable development in North African economies and world economies through various achievements since independence.

Therefore, this study concluded to show the reality of human development in Algeria by measuring different indicators and know its location in relation to some countries of the world according to the 2014 development statistics, as well as the challenges it faces in achieving development sustainable.

Keywords: indicators, reality, challenges, human development, sustainable development, Algeria.

*أستاذ محاضر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

* * طالبة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، zaoui_bchar@yahoo.fr

1. مقدمة:

أصبحت التنمية البشرية أساسا ومطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، لأن قياس التنمية يعتمد على مفهوم التنمية البشرية الذي يركز على العنصر البشري والذكاء الإنساني لأنه مصدر الإسهام الأساسي في التنمية الاقتصادية بدلا من العناصر المادية للطبيعة ذات الإنتاج المحدود، فتطوير القدرة البشرية والإبداع الذي يراعي الاقتصاد في استخدام الطاقة والموارد يعد أكثر تنمية وإنتاجا من الإبداع الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد.

بالمقابل تطورت مؤشرات التنمية من المؤشرات الكمية التي تعبر عن النمو الاقتصادي إلى المؤشرات العلمية التي لها ارتباط انساني ومتداخل في أبعاد الحياة الاقتصادية والسياسية، البيئية والتكنولوجية.

والجزائر كباقي الدول، تسعى لتطوير التنمية البشرية ضمن اقتصاديات شمال إفريقيا والعالم وذلك من خلال مختلف المشاريع المنجزة منذ الاستقلال، والقضاء على كل التحديات بهدف بلوغ التنمية المستدامة وتحقيق متطلباتها في شتى المجالات. في ظل هذه المعطيات، تبرز الإشكالية التالية:

ما واقع وتحديات التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر اعتمادا على إحصائيات التنمية لسنة 2014؟

هذه الإشكالية تنفرع إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم التنمية البشرية وما مفهوم التنمية المستدامة؟
- كيف تقاس مؤشرات التنمية البشرية والمستدامة ؟
- ما واقع وتحديات التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر اعتمادا على إحصائيات التنمية لسنة 2014؟
- للإجابة على هذه الأسئلة ومعالجة الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:
- التنمية البشرية مرآ لا بد العبور منه لتحقيق التنمية المستدامة ومتطلباتها بحكم أن البشر هم غاية التنمية؛
- تواجه الجزائر كغيرها من بلدان العالم مجموعة من التحديات رغم الإنجازات المحققة في تحقيق التنمية البشرية وبلوغ التنمية المستدامة.

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى:

- تعريف التنمية البشرية والتنمية المستدامة ؛
- قياس مؤشرات التنمية البشرية والمستدامة مع إعطاء أمثلة على كيفية القياس؛
- واقع وتحديات التنمية البشرية والمستدامة في ظل الإنجازات التنموية في الجزائر منذ الاستقلال ومقارنتها عالميا بهدف معرفة موقعها من تحقيق التنمية المستدامة ومتطلباتها وفق إحصائيات التنمية 2014.

المنهجية المتبعة في البحث: اتبعنا :

المنهج الوصفي في سرد التعاريف وماهية المعطيات، وذلك بهدف الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية والوصف العميق لمفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة وأهدافهما، والمنهج التحليلي وذلك بتحليل واقع وتحديات التنمية البشرية والتنمية المستدامة في الجزائر ومؤثراتهما، وفق إحصائيات تقرير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية 2014، بالإضافة إلى إحصائيات أخرى ومقارنتها مع بعض الدول في العالم وفي شمال إفريقيا.

انطلاقا مما سبق، نقسم البحث إلى:

- مفهوم التنمية البشرية والمستدامة ومؤشرات قياسهما؛
- أدلة التنمية البشرية في الجزائر حسب إحصائيات التنمية 2014؛
- واقع التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر وتحدياتها في ظل المشاريع المحققة منذ الاستقلال.

2. محتوى الدراسة:

1.2 مفهوم التنمية البشرية والمستدامة ومؤشرات قياسهما

1.1.2. تعريف التنمية البشرية: لم يكن مفهوم التنمية البشرية معقدا بسبب الصيرورة التاريخية للمفهوم ذاته، بل يفعل الطبيعة المركبة للمفهوم وتعدد أبعاده ومدى ارتباطه بالعديد من المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والرياضية، لأنه يرتبط بصيغة التقدم المادي وذلك ما نراه في الأدبيات الماركسية التي ركزت على البعد المادي الكمي لزيادة الإنتاج وتراكم رأس المال، فأعتبر العنصر البشري عنصر من عناصر الإنتاج التي تساهم في تطوير طاقات الإنسان الجسدية والعقلية ليعاود عملية الإنتاج على نطاق واسع. أما المفهوم الغربي الرأسمالي الذي يستند على قاعدة "الريح" كأساس في النشاطات الاقتصادية المختلفة فإنه ينظر إلى التنمية من خلال القيام المشاريع الاقتصادية الناجحة (المربحة) التي يديرها الأفراد وفق مبدأ "دعه يعمل دعه يمر" حيث ترى النظرية الليبرالية وفلسفتها الاقتصادية السياسية أن المصلحة الفردية وسعي الفرد لنفسه يؤدي إلى تقديم الخدمة للمجتمع.

أما التنمية البشرية اليوم لم تعد الزيادة في حجم الدخل القومي أو الفردي، بل يتمحور مفهومها حول الكائن البشري ذاته وهدفها عيش الناس حياة كريمة خالية من العلل لأهم الثروة الحقيقية لأي أمة (تقرير التنمية البشرية، 1990)، وقد جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 1990 أيضا تعريف التنمية البشرية على أنها "توسيع خيارات الناس المتاحة"

(Human Development, Report 1990)، هذه الخيارات تتمثل في أن يحصل كافة الناس على الموارد التي تكفل مستوى معيشة كريمة (عساف ساسين وآخرون، 2001)، بالإضافة إلى خيارات أخرى كالشاركة في السياسة وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته. أما في سنة 1993 فقد وافق المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في فيينا على إعلان الحق في التنمية ليربط بين حقوق الإنسان والتنمية، وبين التنمية والديموقراطية التي تهدف إلى تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية (<http://al-fursan-hr.blogspot.com>). وتكتيف القدرات البشرية في الخيارات التالية:

- العيش حياة سعيدة مديدة وصحية (يعبر عنها بتوقع الحياة عند الميلاد)؛
- تلقي التعليم كحق أساسي (اكتساب المعرفة)؛
- الحصول على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق (يعبر عنه بمعدل الدخل الحقيقي للفرد). بالإضافة إلى خيارات تؤمن الجو والبيئة المناسبة لتعزيز تلك القدرات كالتمتع بالحريات السياسية والمدنية لمشاركة المرء في مجتمعه، وحقوق الإنسان المقررة كالإبداع والإنتاج، واحترام الإنسان لذاته وغيرها (Human Development, Report 1990).

2.1.2. تعريف التنمية البشرية المستدامة: عكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نشاطه على الجوانب البشرية للتنمية مشجعا على بروز رؤية جديدة للتنمية تم توضيحها من خلال التقارير السنوية التي يصدرها منذ سنة 1990، وبحلول 1993 أطلق البرنامج هذه الرؤية الجديدة تحت عنوان "التنمية البشرية المستدامة" لتبرهن أن الإنسان هو غاية التنمية لا وسيلة إليها فحسب (التميمي سامي عبد الرزاق، 2008)، ومباشرة وبعد إصدار تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، عرف التنمية البشرية المستدامة أنها "نموذج يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيفها أفضل توظيف في جميع المجالات، مع حماية خيارات وحقوق الأجيال القادمة وعدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة في دعم التنمية مستقبلا". وقد أكد ذلك تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي قدمه تحت عنوان "مبادرة من أجل التغيير" إذ عرف التنمية البشرية المستدامة أنها "تنمية لا تكتفي بتوليد النمو فحسب بل: توزع عاداته بشكل عادل أيضا؛ تجدد البيئة بدل تدميرها؛ تمكن الناس بدل تهميشهم؛ توسيع خياراتهم وفرصهم، توهبهم

للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم (Human Development, Report 1994). كما يمكن تعريفها أيضا أنها "إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان وبناء قدراته وتوسيع خياراته في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الصحية والبيئية والتعليمية وغيرها، مع التأكيد على الإنصاف والعدالة في توزيع الثمار سواء بين الأجيال الحالية أو المستقبلية على حد سواء، لجعل الإنسان مؤهلا وقادرا على استثمار المنافع التي تهيئها العولمة ومواجهة و/أو تقليل التحديات التي تفرضها" (التميمي سامي عبد الرزاق، 2008) أو هي "التنمية التي تعتبر النمو الاقتصادي أساسا لها ولكنها تؤكد على الاهتمام لنوعيته وتوزيعه في حماية غاية الإنسان الحالية والمستقبلية ومعالجة الخيارات القابلة للاستدامة من جيل إلى جيل" (عطوي عبدالله، 2004) وهي أيضا "التنمية التي تركز على أربعة عناصر هي: الإنتاجية، العدالة، المشاركة والاستمرارية" (عبد القادر محمد عطية، 2003). أو هي "التنمية التي تتأسس على ثلاث ركائز هي الكفاءة الاقتصادية، صون البيئة وعناصرها وقدرتها على العطاء، العدل الاجتماعي بين الناس جميعا في حاضريهم ومستقبل أبنائهم" (مجلة البيئة والتنمية، 2003). بالإضافة إلى أنها تحترم حرية الانسان وكرامته بربط الصلة بين احترام حقوق الانسان وسيادة القانون والحرية من جهة، وإلى السلام العالمي من جهة أخرى (علوان محمد يوسف والموسى محمد الخليل، 2007).

وبعد هذه الفترة ، ظهرت رؤى جديدة لتوسيع مفهوم التنمية البشرية المستدامة مع بداية الألفية، أهمها المفاهيم المرتبطة بين العولمة واقتصاد المعرفة، والتنمية البشرية المستدامة، حيث وضع هذا المفهوم في تقرير التنمية البشرية لسنة 2000 باعتبار أن اقتصاد المعرفة هو ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المتواصلة (نبيل مرزوق، 2013)، خاصة بعد تحرير التجارة في نفس السنة والذي سهل نقل المنتجات والتكنولوجيا المراعية للاعتبارات البيئية والمراعية لمتطلبات شهادة الإيزو 1400 التي تدعمها أكثر من 5000 شركة دولية (خواجة علا، 2006).

مما سبق يتضح أن الاستدامة تعني عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلوث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة، أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية، مما يخلق ظروفًا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر. وهي تعتمد على تحقيق أمرين أساسيين هما الحق في التنمية والحق في حماية البيئة، وكلاهما حق من حقوق الانسان، ومنه فحماية البيئة عادت مطلبًا رئيسيًا لتدعيم حقوق الانسان في الحياة الكريمة والتمتع بالصحة والتي تأتي من خلال الحق في التنمية (سلامة سالم سلمان، 2007).

أما التنمية البشرية المستدامة فهي تنمية غايتها الناس والبشر والحفاظ على الطبيعة، فهي توفر الحق للأجيال الحالية في استغلال الموارد الطبيعية والضرورية لعيش حياة كريمة دون المساس بحقوق الأجيال المستقبلية.

3.1.2. قياس التنمية البشرية:

كان لتعريف التنمية البشرية حافزا قويا بإدخال مقياس دليل التنمية البشرية الرقم القياسي للتنمية البشرية الذي أطلق في التقرير الأول لسنة 1990 حيث يركز هذا الدليل على أن التنمية البشرية لا تقاس بالنمو الاقتصادي والاعتماد على المؤشرات الكمية فحسب، وإنما تقاس بمؤشرات تهدف إلى قياس التقدم البشري ونوعية الحياة على المستوى العالمي خاصة في الصحة والتعليم. ومؤشر التنمية البشرية هو أداة لقياس تطور بلد معين، وهو يعتبر مقياس تركيبي مستخلص من معطيات إحصائية واقعية وطبيعية تهم الناتج الداخلي الإجمالي وحصيلة الميزان التجاري وميزان الأداءات ونسبة الأمية والتمدرس وغيرها (http://histgeo-ma.com/2An/Najah/geo2_milaf2.htm).

وحسب منظمة الأمم المتحدة، يركز قياس دليل التنمية البشرية إلى ثلاث عناصر أساسية هي مؤشر حياة طويلة صحية تقاس بتوقعات فترة العمر عند الميلاد (طول العمر)، مؤشر التعليم أو المعرفة وتقاس بمعدل نسبة الإمام بالقراءة والكتابة مضروبا في 3/2 زائد نسبة إجمالي الالتحاق في مواصلة الدراسة بوزن ترجيحي 3/1 (متوسط عدد سنوات الدراسة)،

ومؤشر دخل الفرد الذي يحسب من الناتج المحلي الإجمالي للفرد وفقا لمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي (firouzeh nadavandi, 2005). ولحساب دليل التنمية البشرية، تختار قيم عليا ودنيا لكل بعد، ثم يحسب الأداء على شكل قيمة بين الصفر والواحد، تستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب المؤشر من قيمته العظمى وتنخفض كلما اقترب من القيمة الصفرية باستخدام المعادلة العامة التالية:

$$\text{مؤشر البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}} \dots\dots\dots (01)$$

وحسب تقرير الأمم المتحدة اعتمدت القيم القصوى والدنيا لعناصر الدليل حسب الترتيب وهي:

- العمر المتوقع عند الولادة (25 سنة كأدنى قيمة، 85 سنة كأقصى قيمة)؛
- قيمتان دنيا وقصوى (0%، 100%) لحساب دليل المعرفة أو القيد في مواصلة الدراسة؛
- أما الصقل الجديد الذي اعتمد بعد صدور تقرير التنمية البشرية لعام 1999، تم تحديد دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل باستخدام المعادلة التالية:

$$w(y) = \frac{\log(y) - \log(y)_{\min}}{\log(y)_{\max} - \log(y)_{\min}} \dots\dots\dots (02)$$

حيث أن $w(y)$: يمثل دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل؛
 y : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث أن الحد الأدنى للدخل في العالم هو 100 دولار، أما الحد الأقصى له هو 40.000 دولار (حسب تكافؤ القوة الشرائية).

ويحسب دليل التنمية البشرية كمعدل بسيط بجمع تلك النواتج الثلاثة بقيم ترجيحية، ويقسم مجموعهم على (3) للحصول على دليل التنمية البشرية الذي هو متوسط مرجح للمسافات النسبية المقاسة على الشكل التالي (حسن عبد الرزاق وسن، 2013):

$$\text{دليل التنمية البشرية} = \frac{\text{دليل العمر} + \text{دليل المعرفة} + \text{دليل الدخل}}{3} \dots\dots\dots (03)$$

ووفقا لهذا الدليل تم تصنيف الدول تنازليا إلى أربع مجموعات:

- الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا: من 0.80 فما فوق؛
- الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة: بين 0.711-0.80 ؛
- الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة: 0.536-0.710
- الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة: أقل من 0.534

مثال تطبيقي: حساب دليل التنمية البشرية (قطر):

الجدول رقم (01): دليل التنمية البشرية لدولة قطر:

الدولة	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	معرفة القراءة والكتابة للبالغين (%)	نسبة القيد بالابتدائية والإعدادية والثانوية (%)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب القوة الشرائية للدولار 2005
قطر	75	89	77,7	27664

المصدر: معطيات الجدول مأخوذة من تقرير التنمية البشرية لمنظمة الأمم المتحدة، 2008، ص 225.

- حساب دليل العمر: 85 سنة الحد الأقصى، 25 سنة الحد الأدنى:

دليل العمر (قطر) = (العمر المتوقع - القيمة الدنيا) / (القيمة القصوى - القيمة الدنيا)،

$$\text{أي } (75 - 25) / (85 - 25) = 0.833;$$

- دليل المعرفة (قطر): يشمل بدوره على دليلان:

الأول دليل القراءة والكتابة (قطر): القيمة القصوى 100%، القيمة الدنيا 0%، ويحسب بالعلاقة التالية: (معرفة

القراءة والكتابة - القيمة الدنيا) / (القيمة القصوى - القيمة الدنيا) أي $100/89 = 0.89$ ،

أما الثاني فهو دليل القيد لمواصلة الدراسة = (الالتحاق - القيمة الدنيا) / (القيمة القصوى - القيمة الدنيا) أي

$$100/77.7 = 0.777، وبالتالي فيحسب دليل المعرفة (قطر) = (2 \times \text{دليل القراءة والكتابة} + \text{دليل القيد}) / 3،$$

$$\text{أي } 3 / (0.777 + 0.89 \times 2) = 0.852;$$

- دليل الدخل (قطر): (لو الدخل الحقيقي - لو الحد الأدنى للدخل) / (لو الحد الأقصى للدخل - لو الحد الأدنى)

$$\text{للدخل، أي } (27664 - 100) / (40000 - 100) = 0.938;$$

$$\text{وفي الأخير، دليل التنمية البشرية (قطر) } = (0.938 + 0.852 + 0.833) / 3 = 0.875$$

ورغم ما حققه هذا المقياس في معرفة حجم التقدم في التنمية البشرية في بلدان العالم، إلا أنه وجهت له عدة انتقادات (كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، 2009) نظرا لإهمال المؤشرات الثلاث لدليل التنمية البشرية لبعض المؤشرات الأخرى والمعبرة على الرفاهية الإنسانية والتقدم في التنمية البشرية، من بينها مثلا: قد لا يعبر مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد مدى سلامة الصحة البدنية للأفراد، وقد لا يعكس معدل الأمية لدى البالغين مستوى التعليم ومساهمته في اكتساب المعرفة، ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي لا يأخذ بعين الاعتبار العدالة في توزيع الدخل، لذلك فتقارير الأمم المتحدة الحديثة أعطت رؤى حديثة وواضحة وإحصائيات مدعمة بمؤشرات تكميلية للمؤشرات الرئيسية لدليل التنمية البشرية، مثل دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، دليل الفوارق بين الجنسين والمؤشرات المتعلقة به، دليل الفقر البشري، الصحة والبيئة والسكان، التكامل الاجتماعي، حركة رأس المال والتجارة الدولية، مقياس الحرية كتعبير عن حجم التمتع بالحريات المدنية والسياسية، مقياس تمكين المرأة في المجتمع أو قصور هذا التمكين في المستوى الاقتصادي أو السياسي والحقوق والثقافي، لأن المرأة في أغلب الأفكار الاجتماعية هي رمز لتكاثر وليس لها الحق في المشاركة واتخاذ القرار، تكنولوجيا المعلومات المقاسة بحجم التواصل بشبكة الانترنت وعدد الحواسيب، للتعبير عن حجم التواصل بشبكة المعلومات الدولية كأحد الفرص والآليات التي تنتجها عملية العولمة (أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم، 2006).

2.2. أدلة التنمية البشرية في الجزائر حسب إحصائيات التنمية لسنة 2014:

تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية البشرية في كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والتكنولوجية والبيئية من خلال مختلف الانجازات والمشاريع التنموية وبغية الاستغلال الراشد للإمكانيات والموارد المتاحة التي تزخر بها البلاد في ظل العراقيل التي تواجه التنمية في الجزائر.

وتتمثل أدلة التنمية البشرية في الجزائر في دليل التنمية البشرية وعناصره، اتجاهات دليل التنمية البشرية (1980-2013) ودليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، دليل الفوارق بين الجنسين، دليل التنمية حسب الجنس، دليل الفقر متعدد الأبعاد ودليل الفقر متعدد الأبعاد مع احتساب التغيرات في الوقت في بلدان محددة.

1.2.2. دليل التنمية البشرية وعناصره: الجدول أسفله يمثل دليل التنمية البشرية 2014 لبعض دول العالم حسب معطيات تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 مصاحبة بقيمة كل مؤشر من المؤشرات الأربعة المكونة له وهي مؤشر العمر، ومؤشران للتعليم ومؤشر للدخل. وترتب الدول حسب قيمة دليل التنمية البشرية فيها، والفارق بين ترتيب البلد حسب الدخل القومي الإجمالي وترتيبه حسب دليل التنمية البشرية الذي يشير إلى مدى قدرة البلد على استخدام الدخل بفعالية

في تحقيق تقدم في بعدي التنمية البشرية الغير مرتبطين بالدخل وبحسب دليل التنمية البشرية الغير مرتبط بالدخل كوسيلة إضافية للمقارنة بين ترتيب البلدان حسب انجازاتها في البعدين الغير مرتبطين بالدخل. وكما يظهر في الجدول أدناه، احتلت الجزائر المرتبة الـ 93 عالميا ضمن 187 بلدا من حيث ترتيب دليل التنمية البشرية 2014 والمرتبة الأولى كانت للنرويج بقيمة (0.944)، أما عربيا فاحتلت قطر والتي تنتمي إلى مجموعة الدول ذات التنمية المرتفعة جدا المرتبة الاولى عربيا بقيمة (0.851)، وصنفت الدول العربية إلى أربع مجموعات: خمس دول في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً هما قطر والسعودية، الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وست دول في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة هي: ليبيا، عُمان، لبنان، الأردن، تونس والجزائر؛ وخمس دول في مجموعة التنمية البشرية المتوسطة هي: فلسطين، مصر، سوريا، العراق والمغرب؛ وثلاث دول في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة: اليمن، موريتانيا والسودان، وفي منطقة المغرب العربي تأتي الجزائر وراء ليبيا التي احتلت المرتبة الـ 6 بمؤشر 0.764 متبوعة بتونس في المركز الـ 10 بمؤشر 0.721، واحتلت الجزائر المرتبة الـ 9 عالميا في مجموعة البلدان التي حققت تقدماً سريعة في التنمية البشرية ما بين 1970-2010.

الجدول رقم (02): دليل التنمية البشرية لسنة 2014 وعناصره لبعض من دول العالم:

البلد وترتيبه	دليل التنمية البشرية قيمة 2013	العمر المتوقع عند الولادة (السنوات) 2013	متوسط سنوات الدراسة (السنوات) (2012)	العدد المتوقع لسنوات الدراسة السنوات 2012	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (معدل القوة الشرائية بالدولار 2011)	دليل التنمية البشرية (القيمة 2012)	التغير في الترتيب (2013- 2012)
تنمية بشرية مرتفعة جدا :							
1. النرويج	0.944	81.5	12.6	17.6	63.909	0.943	0
2. استراليا	0.933	82.5	12.8	19.9	41.524	0.931	0
31. قطر	0.851	78.4	9.1	13.8	119.029	0.850	0
34. السعودية	0.836	75.5	8.7	15.6	52.109	0.833	0
46. الإمارات	0.827	76.8	9.1	13.3	58.068	0.825	0
تنمية بشرية مرتفعة							
55. ليبيا	0.784	75.3	7.5	16.1	21.666	0.789	-5
56. عمان	0.783	76.6	6.8	13.6	42.191	0.781	0
62. ماليزيا	0.773	75.0	9.5	12.7	21.824	0.770	0
77. الأردن	0.745	73.9	9.9	13.3	11.337	0.744	0
90. تونس	0.721	75.9	6.5	14.6	10.440	0.719	0
93. الجزائر	0.717	71.0	7.6	14.0	12.555	0.715	0
تنمية بشرية متوسطة							
107. فلسطين	0.686	73.2	8.9	13.2	5.168	0.683	0
110. مصر	0.682	71.2	6.4	13.0	10.400	0.681	-2
120. العراق	0.642	69.4	5.6	10.1	14.007	0.641	0
129. المغرب	0.617	70.9	4.4	11.7	9.674	0.616	0
138. غانا	0.573	61.1	7.0	11.5	3.532	0.571	0
تنمية بشرية منخفضة							
154. اليمن	0.500	63.1	2.5	9.2	3.945	0.499	0
161. موريتانيا	0.487	61.6	3.7	8.2	2.988	0.485	-2
166. السودان	0.473	62.1	3.1	7.3	3.428	0.472	0
176. مالي	0.407	55.0	2.0	8.6	1.499	0.406	0
الدول العربية	0.682	70.2	6.3	11.8	15.817	0.681	-

العالم	0.702	70.8	7.7	12.2	13.723	0.700	-
--------	-------	------	-----	------	--------	-------	---

المصدر: من معطيات تقرير التنمية البشرية 2014، ص159.

أما عناصر دليل التنمية البشرية، فحسب ذات التقرير، بلغ المتوسط العالمي لدليل التنمية البشرية لـ2013: 0.702 حيث وصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة 70.8 سنة ومتوسط سنوات الدراسة 7.7 مقابل 6.3 في الدول العربية، كما هو مبين في الجدول أما في الجزائر فمتوسط العمر المتوقع عند الولادة حقق ارتفاعا طفيفا سنويا في الفترة ما بين (1980-2014)، فبعدها كان 58 في 1980، ثم قيمة 67 في 1990، 69 في سنة 2000 و70 سنة في 2009، ثم ارتفع إلى 71 سنة في 2011، ليصل إلى 73.4 في سنة 2012 ثم يعود إلى 71 سنة في 2013، في حين أن متوسط سنوات الدراسة في الجزائر بلغ معدل 7.6 بالمقابل حققت نسبة التلاميذ الملتحقين بالتعليم الابتدائي بصرف النظر عن السن ارتفاعا فاق نسبة 100% بسبب قيد الأطفال الذين تحطوا العمر المدرسي المقرر والأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي المقرر في سن متأخرة أو مبكرة و/أو بسبب إعادتهم الصفوف، حيث سجلت 104,91% في 2000 إلى نسبة 107.74% في 2005، ثم 115.94% في سنة 2010 لتصل إلى 119.45% في سنة 2013، ثم تنخفض انخفاضا طفيفا إلى نسبة 118.75% في نهاية 2014 (<http://data.albankaldawli.org>). وفي الطور الثانوي والمتوسط، سجل تطور في عدد المتدربين في الجزائر في الفترة (2000-2010) ارتفاعا معتبرا حيث كان في سنة 2001 في الطور المتوسط 2105370 متدرب مقابل 975862 متدرب في الطور الثانوي، ووصل في سنة 2006 إلى مجموع: 2221328 متدرب في التعليم المتوسط، من بينهم 1133004 ذكور، ومجموع 1175731 متدرب في التعليم الثانوي من بينهم 686440 إناث. في الأخير وصل عدد المتدربين في الطورين الثانوي والمتوسط في نهاية سنة 2010 إلى 1170351، 3052387 متدرب على الترتيب (le programme mondial du developpement humain, 2010)، ويرجع التزايد المعتبر في الأطوار الثلاث إلى الاهتمام الذي أولته الدولة الجزائرية بالدرجة الأولى لقطاع التعليم بتعميم التعليم على كافة الأطوار ومجانيته وتوزيع المنشآت التعليمية على كافة المناطق السكانية.

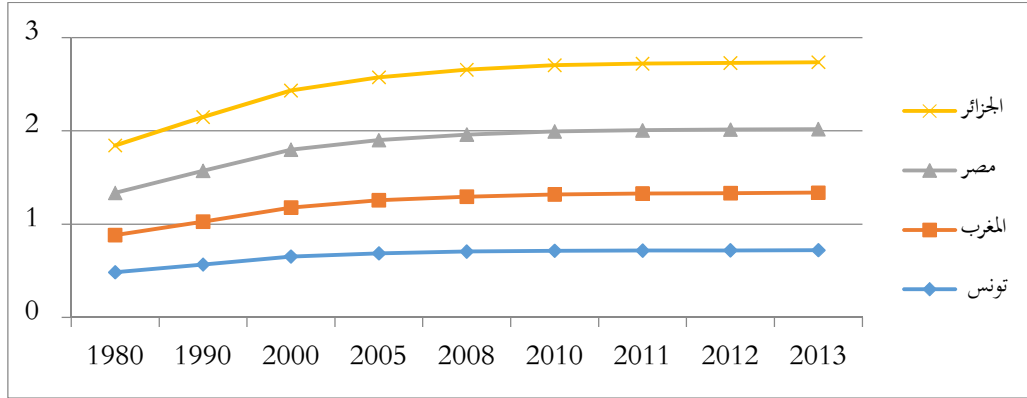
أما نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بمعامل القوة الشرائية (الدولار 2011) فوصل في الجزائر \$12.555 مقابل \$13.723 من النصيب العالمي، وما يلاحظ أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي تحسن ترتيبه في الجزائر بأربع درجات من حيث الفارق بين ترتيب نصيب الفرد من الدخل وترتيب دليل التنمية البشرية، فوصل نصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي لسنة 2012 قيمة \$7418 بعدما كان 4450 سنة 2011، 1890 في سنة 2003، 1540 في 2000، 2330 في سنة 1990، وقيمة 1990 في أواخر سنة 1980 (تقرير التنمية البشرية، 2013). ويرجع هذا الارتفاع بسبب ارتفاع أسعار صادرات السلع الأولية (الغاز، النفط، المعادن، المنتجات الزراعية) مع التحكم في نسبة المديونية الخارجية ومجمل برامج النمو والمخططات التنموية التي وجهت لتحسين المعيشة إضافة إلى الوضع المالي الجيد للجزائر الذي إذ نقل لم تؤثر عليه الأزمة العالمية.

وعن بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحسب تقرير البنك الدولي، سجلت ارتفاعا تدريجيا للدليل للعمر المتوقع عند الميلاد بين الفترة (2004-2011) حيث سجلت قيمة 69.9 في سنة 2004، 70.1 في 2005، 70.3 في سنة 2006، 70.5 في سنة 2007، 70.6 في 2008، وفي 2009 قيمة 70.8 لترتفع إلى 71 في نهاية 2010 و71.2 سنة لسنة 2011. وفيما يخص معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لنفس الفترة سجلت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى قيمة في سنة 2011 تمثلت بـ 91.7 (<http://data.albankaldawli.org>).

2.2.2. اتجاهات دليل التنمية البشرية:

يبين الشكل أدناه مدى سرعة التغيرات في دليل التنمية البشرية في البلدان الأربع (الجزائر، مصر، المغرب، تونس) واتجاهها بين عامي 1980-2013 حيث ارتفع هذا المؤشر مثلاً في الجزائر بقيمة 0.717 في 2013 بعدما كان 0.715 في 2012 و0.675 في 2011، و0.634 سنة 2000 و0.576 في سنة 1990 و0.509 سنة 1980.

الشكل رقم (01): اتجاهات دليل التنمية البشرية للجزائر وبعض دول شمال إفريقيا ما بين (1980-2013):



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات اتجاهات دليل التنمية البشرية 1980-2013، تقرير التنمية البشرية 2013، محفوظة الأمم المتحدة، ص162.

3.2.2. دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة: دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة هو المستوى

الفعلي للتنمية البشرية بعد حساب عدم المساواة، وهو يضم مقياسين الأول دليل التنمية المعدل بعامل عدم المساواة والثاني النقص في قيمة الدليل الأصلي بسبب عدم المساواة. ولا يقتصر الدليل على قياس الإنجازات في الصحة والتعليم والدخل بل يبين كيفية توزيع هذه الإنجازات باحتساب عدم المساواة بين السكان، فتطرح من قيمة الدليل الأصلي قيمة عدم المساواة في كل بعد من الأبعاد الثلاثة، والفارق يدل على الخسارة في المستوى المحتمل للتنمية نتيجة لعدم المساواة، ويتضمن الدليل أيضاً قياساً جديداً لمعامل عدم المساواة هو متوسط غير مرجح لأوجه عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة، هذا القياس الجديد يضم أيضاً ثلاث مقاييس معيارية في عدم المساواة في الدخل وهي: نسبة الدخل بالشرائح الخمسية ونسبة بالما وهي حصة أغنى 10% من الدخل مقسومة على حصة أفقر 40% منه ومعامل جيني للدخل.

وحسب البحوث التي أجريت من طرف مكتب تقرير التنمية البشرية يتضح وجود علاقة عكسية بين عدم المساواة والتنمية البشرية بسبب الفوارق في الصحة والتعليم والدخل بين السكان، ويكشف التحليل الذي أجري على 32 بلداً متقدماً ونامياً قام به نفس المصدر أن العالم في العقد الأخير تراجع في عدم المساواة في الأبعاد الثلاثة بين 1990-2010 خاصة في أوروبا وآسيا الوسطى حيث انخفضت نسبة الخسارة الناجمة عن عدم المساواة في التعليم بـ 68% (تقرير التنمية البشرية، 2013)، وعن الدول العربية فسجل دليل التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة قيمة 0.512 حيث تضمن 24.2 كمعامل عدم المساواة بين البشر، و17.4% نسبة عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، و38% نسبة عدم المساواة في التعليم و17.3% نسبة عدم المساواة في الدخل.

أما عن الجزائر فلا تتوفر أي بيانات حسب هذا الدليل في تقرير التنمية البشرية 2014.

4.2.2. دليل الفوارق بين الجنسين: يعتبر موضوع المساواة بين الجنسين عنصراً هاماً وأساسياً في التنمية البشرية، حيث

تعاني النساء في العديد من الدول من تمييز في التعليم والصحة والعمل مما يقيد حريتهن، ويمكن معرفة تأثير ذلك على التنمية البشرية من خلال دليل الفوارق بين الجنسين الذي يقيس الخسائر في الإنجازات بسبب عدم المساواة بين الجنسين

في أبعاد ثلاث وهي الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل. ويمثل دليل الفوارق بين الجنسين دليل مركب اختبري لقياس الفوارق بين المرأة والرجل في الإنجازات المحققة في أبعاد الصحة الإنجابية والتمكين وسوق العمل، وتقاس الصحة الإنجابية بمؤشرين هما معدل وفيات الأمهات ومعدل الولادات في سن المراهقة، ويقاس مؤشر التمكين بعدد المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس البرلمانية ونسبة الحاصلات على جزء من التعليم الثانوي، كما تقاس المشاركة في سوق العمل بالمشاركة في القوى العاملة. في الأخير قدم هذا الدليل كأساسا تجريبيا لتحليل السياسة العامة والدعوة إلى المساواة، وارتفاع قيمة الدليل تعني اتساع الفوارق بين الجنسين، حيث أنه كلما ارتفع دليل الفوارق بين الجنسين دل ذلك على وجود تمييز عال بين الرجال والنساء، ويقر تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 أن تحديد جنس الجنين قبل الولادة وتفضيل الذكور على الإناث ووآد البنات، جميعها ساهمت في نقص عدد الإناث عند الولادة وبالتالي تناقص أعداد الفتيات والنساء وعدم مساواة بين الجنسين، كما يؤكد أنه لا يزال أمام الدول في مجموعتي التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة لاسيما الدول العربية، طريق طويل أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، وإن أرادت هذه الدول إحراز تقدم في مجال التنمية البشرية فلا بد من إتباع السياسات والإستراتيجيات التي ترمي إلى مشاركة النساء في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتمكينهن بكافة المستويات وتعزيز قدراتهن في التعليم ووصولهن للخدمات الصحية والرعاية الاجتماعية وإفساح المجال لهن للمساهمة بفعالية في الاقتصاد من خلال العمل والاستثمار والابتكار. ويضيف التقرير أن سلوفاكيا هي صاحبة الترتيب الأول بقيمة دليل 1.00 في دليل التنمية حسب الجنس وأفغانستان في الترتيب الأخير (148) بقيمة دليل 0.602. أما الجزائر فحصلت على الترتيب 129 عالميا بدليل 0.843 مقابل 0.629 كدليل التنمية البشرية بالنسبة للإناث مقارنة ب 0.746 بالنسبة للذكور. وحسب آخر الإحصائيات لذات التقرير فإن قيمة دليل الفوارق بين الجنسين في الجزائر سجل قيمة 0.425 بترتيب 81 عالميا، أما نسبة وفيات الأمهات في الجزائر بلغت 97 لكل 100.000 ولادة حية مقابل 10 كمعدل الولادات في سن المراهقة. وبخصوص المجالس النيابية التي تشغلها النساء الجزائريات فوصلت إلى 25.8% مقابل 20.9% نسبة الحاصلات على جزء من التعليم الثانوي و15% للمشاركة النسوية في سوق العمل. ومتوسط العمر عند الولادة للإناث وصل إلى 72.7 مقابل 69.4 بالنسبة للذكور، ومتوسط سنوات الدراسة قدر في الجزائر بالنسبة للإناث ب 5.9 سنوات أمام نصيب فردي من الدخل قدر ب 3.695 دولار مقابل 7.8 سنوات لمتوسط سنوات الدراسة ونصيب فردي من الدخل 21.219 دولار (بتعادل القوة الشرائية لسنة 2011). ويدل الانخفاض المستمر في دليل الفوارق بين الجنسين في الجزائر أو بالأحرى دليل التنمية حسب الجنس - سجل في 2010 قيمة 0.594 ليصل في 2014 إلى قيمة -0.425 إلى انخفاض الخسارة في الفوارق بين المرأة والرجل في التعليم والصحة والدخل، وذلك بمبادرة الدولة الجزائرية في الإصلاحات في مجال حقوق المرأة، ورغم التحديات التي تواجه المساواة بين الجنسين. فالإصلاحات التشريعية (قانون الأسرة المتعلق بالأحوال الشخصية كالأمر 05-02 المعدل والمتمم للقانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة لترقية الخلية العائلية وتعزيز حقوقها في المساواة والمواطنة والقانون، قانون الجنسية كالأمر 05-01 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-86 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 المتضمن قانون الجنسية الجزائرية لتكريس المساواة بين الأم والأب في حالة اكتساب الجنسية للأبناء وضمان حقوق الطفل ومنح امتياز الحصول على الجنسية عن طريق الزواج مع جزائري أو جزائرية، القانون الجزائري كالقانون الذي يعاقب على انتهاك العرض والاعتصاب وفساد الأخلاق والتحرش الجنسي (تعديلات 2005-2006)، تجريم تصرفات الاتجار بالنساء سنة 2008، العقوبات حول التحرش الجنسي)، والتطورات والآليات المؤسساتية (اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الانسان ومصالح الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وشؤون المرأة والمجلس الوطني المكلف بالأسرة سنة 2007، مركز وطني للبحث والاعلام والتوثيق حول المرأة والأسرة والطفولة، مراكز قطاعية لدعم التشغيل النسوي وخاصة في المناطق

الريفية، كل التعديلات التي تطرأ على الدستور بشأن إدماج النساء في المجالس المنتخبة بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 لتكريس حقوق المرأة السياسية وتعزيز حضورها في المجالس الانتخابية وإزالة كل العقبات التي تعوق ذلك (بيجين+15، 2012)، بالإضافة إلى الاستراتيجيات والاتفاقيات والسياسات المعتمدة منذ الاستقلال من أجل الارتقاء بمستوى الفكر حول المرأة (مثال على ذلك: خطة عمل ومنهاج بيجين للدفاع عن حقوق المرأة، بروتوكول الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في افريقيا والاعلان الرسمي للمساواة بين الجنسين في افريقيا، إعلان قمة مابوتو في مؤتمر الاتحاد الافريقي في جانفي 2009، اعتماد سياسة وطنية لتمكين المرأة، سياسة محو الأمية التي خصص لها غلاف مالي للفترة العمرية بين 15 و49 سنة بهدف تقليص الأمية إلى 50% في حدود 2012 والقضاء عليها في آفاق 2015، استراتيجية مخطط تنفيذي 2007-2011 للوقاية من كل أشكال العنف والتمييز اتجاه النساء والتكفل بضحايا الأزمات الاجتماعية) (سوسن مريعي، 2012)، كلها تهدف إلى إزالة الفوارق بين الرجال والنساء.

5.2.2. دليل الفقر متعدد الأبعاد: هو دليل اختبائي صمم لقياس الحرمان المتعدد الأوجه الذي يواجه البشر في التعليم والصحة ومستوى المعيشة وهذا الدليل يقيس حالات الفقر المتعدد الأبعاد الغير مرتبط بال دخل وشدته (عدد الأشخاص الذين يعيشون حالة الفقر متعدد الأبعاد، عدد أوجه الحرمان التي يعيشها الأشخاص في الوقت نفسه)، وسجل دليل الفقر متعدد الأبعاد حسب تقرير التنمية البشرية 2014 أعلى القيم في اتيويا ب0.564 ومن مجموع سكانها الذي قدر ب 78.887 ألف نسمة حددت نسبة 67% للسكان الذين يعيشون في فقر مدقع ونسبة حرمان قدرت ب 27.4% في مجال التعليم و25.2% في الصحة و47.4% للمستوى المعيشي بسبب الفقر والبطالة، والجزائر تعتبر البلد العربي الذي سجل أعلى نسبة انخفاض في البطالة خلال العشريتين الماضيتين حيث تمثلت في 1991 بنسبة 20.6% و29.6% في 2000 لتتخفف إلى نسبة 11.4% في سنة 2010 و20.59% مخصصة لنسبة البطالة لدى الشباب (<http://arabtravail.blogspot.com>)، وفي سنة 2011 انخفضت نسبة البطالة 9.9% (لعارف فايزة وسعودي نجوى، 2011) و إلى 9.5% في 2014. وويعود هذا الانخفاض إلى اعتماد الدولة لبرامج الانعاش الاقتصادي والمخططات التنموية التي تهدف إلى امتصاص البطالة بتشغيل معظم الفئات العمرية خاصة الشباب العاطلين بالإضافة إلى عقود التشغيل الخريجي الجامعات والمؤسسات التكوينية أو انشاء المشاريع الخاصة بدعم التشغيل. وبخصوص التغير مع الوقت في دليل الفقر متعدد الابعاد في بلدان محددة، فيتضمن تقديرات لدليل الفقر متعدد الأبعاد وعناصره في مرحلتين زمنية أو أكثر في البلدان التي توفر بيانات حتى عام 2013، وقد استند في التقديرات إلى المنهجية المنقحة. وبالنسبة لنصيب الجزائر من هذا الدليل، لم تتوفر في تقرير التنمية البشرية 2014 أي بيانات.

3.2. واقع التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر وتحدياتها في ظل المشاريع المحققة منذ الاستقلال. يضم هذا المحور أهم مؤشرات التنمية البشرية التي تعتبر أساسية لقياس التنمية البشرية في الجزائر مدعمة بمؤشرات التنمية المستدامة والتي تعتبر مؤشرات تكملية لمؤشرات التنمية البشرية والتي تقيس واقع الاستدامة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، البيئية والتكنولوجية في المجتمع الجزائري ومقارنتها بمؤشرات عالمية، اعتمادا على معطيات تقرير التنمية البشرية 2014 بالإضافة إلى إحصائيات أخرى، ومعرفة مجمل التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة رغم الانجازات التي تحققتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال.

1.3.2. الصحة: الأطفال والشباب، البالغين والإنفاق على الصحة: يقاس هذا الدليل بمجموعة من المؤشرات الفرعية عن صحة الرضع (نسبة الرضع الذين تغذوا حصريا من الرضاعة الطبيعية في أول ستة اشهر من عمرهم، نسبة الرضع الذين لم يحصلوا ضد الخناق والشهق والكزاز وضد الحصبة، ومعدل وفيات الرضع)، ومؤشر صحة الأطفال (نسبة

الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم، ونسبة الأطفال الذين يعانون من وزن زائد ومعدل وفيات الأطفال)، ومؤشر معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه (عدد الأطفال من عمر صفر إلى 14 سنة المصابين بالفيروس)، معدل انتشار الفيروس لدى الشباب ومدى استخدامهم للوقاية، نسبة الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ولا يحصلن على علاج ملائم لمنع انتقاله إلى الطفل، بالإضافة إلى بيانات حول تغطية الرعاية قبل الولادة. أما عن مؤشر الصحة لدى البالغين فيقاس بمعدل وفيات البالغين حسب الجنس وحسب العمر ومعرفة سبب الموت إذا كان هناك استهلاك للكحول أو تعاطي المخدرات، معدلات انتشار الوزن الزائد وفيروس نقص المناعة البشرية لدى البالغين، كما يضم هذا المؤشر أيضا متوسط العمر المتوقع عند عمر 60 سنة والعمر المتوقع المعدل بعامل الصحة عند الولادة. وبخصوص نوعية الرعاية الصحية فيعبر عنها بعدد الأطباء لكل 10.000 من السكان، وحصة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليها من الأموال الخاصة.

وحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2014 بلغ معدل الوفيات لسنة 2012 في الجزائر 17 رضيع (رضيع من كل 1000 مولود حي) وفي الدول العربية عامة 28 من مجموع 37 وفاة عالميا، و20 وفاة طفل دون سن الخامسة من العمر (طفل من كل 1000 طفل حي) من مجموع 47 وفاة عالميا و37 عربيا، ووصلت نسبة الرضع الذين يتغذون حصرا من الرضاعة الطبيعية (الفئة العمرية الأقل من 15 شهرا) 7% وهي نسبة جد ضئيلة مقارنة مع دول أخرى مثل: المغرب 31%، لبنان 14%، الأردن 22%، مصر 53%، السودان 41%، أوروغواي 65%، البيرو 70%، جزر سليمان 74%. أما عند البالغين فوصل معدل الوفيات في الجزائر 100 وفاة من مجموع 111 وفاة للإناث عربيا و123 للذكور (شخص من كل 1000 من البالغين) من مجموع 160 وفاة ذكر عربيا بمعدل إجمالي للوفيات 0.7 بسبب استهلاك الكحول و6.6 بسبب تعاطي المخدرات. إضافة إلى هذه الأسباب هناك أسباب أخرى للوفاة مثل فيروس نقص المناعة البشرية، الكوليرا، الملاريا، وأمراض القلب والسكري في غياب جودة الصحة وكفاءة الأطباء. وفي هذا السياق، بلغ إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية (نسبة النفقات الصحية من إجمالي الناتج المحلي) والذي يغطي تقديم الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، وأنشطة تنظيم الأسرة، وأنشطة التغذية، والمعونات الطارئة المخصصة للرعاية الصحية التي لا تشمل تقديم المياه والصرف الصحي نسب ضئيلة لا ترتقي للتميز الصحي عربيا حيث بلغ حجم الإنفاق في 2011 عربيا 4.3% و31.1% من الموارد الشخصية ولكل من الجزائر: 3.9%، تونس 6.2%، المغرب 6%، موريتانيا 4.5%، ليبيا 4.4%، مصر 4.9%، سوريا 3.7%، الأردن 8.4%، تركيا 6.7%، أما على المستوى الغربي فوصل الإنفاق قيم لا بأس بها، في هولندا 12%، و،م،أ 17.9%، كندا 11.2%، ليبيريا 19.5% كأكبر معدل يحقق عالميا لحجم الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة لنوعية الرعاية الصحية فوصل عدد الأطباء (10.000 من السكان) في أوروبا وأسيا الوسطى 26 طبيب، شرق آسيا والمحيط الهادي 12 طبيب، جنوب آسيا 6 أطباء، أما في الجزائر فوصل إلى 12 طبيب من مجموع 13 طبيب عربيا، و13 عالميا. وعلى العموم فإن قطاع الصحة بالجزائر لا يزال هشاً ويواجه تحديات ومشاكل أدت إلى تردي الخدمات الصحية وتدني القطاع بمستويات الجودة المحتشمة بسبب:

- الإفراط في انفاق الميزانيات الباهضة للتجهيزات على حساب التكوين وتأهيل الموارد البشرية بالإضافة إلى هجرة الأطباء الأكفاء وحالة صحية متردية نتيجة للنقص الفادح في الطاقم الطبي المؤهل؛
- النقص الكبير في الموارد الفنية والإدارية لتسيير المؤسسات الصحية؛
- سوء توزيع المراكز والمؤسسات الصحية؛

- ضعف تمويل القطاع الصحي وهذا ما ظهر جليا في حجم الانفاق من الناتج الاجمالي في القطاع الصحي (3.9%) وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول المتقدمة كما وضحنا سابقا، بالإضافة إلى انخفاض متوسط الفرد من الانفاق الصحي بسبب ارتفاع عدد السكان حيث وصل إلى 71 دولار في الفترة ما بين (1999-2003) بانخفاض يقدر بـ 171 دولار عن متوسط الدول العربية أي ما يعادل 70.66% (بومعراف إلياس وعماري عمار، 2009-2010).
- محدودية المرافق الصحية والمستخدمين فيها، وتمركزها في المناطق والمدن الكبرى؛
- سوء توزيع الهياكل الصحية مقارنة مع احتياجات السكان مما يؤثر على كمية ونوعية الخدمات الصحية المقدمة، مما ينجر عنه سوء العدالة والاستجابة للاحتياجات الصحية وبالتالي انخفاض المستوى الصحي للسكان؛
- الفقر والبطالة وانخفاض مستوى التعليم وسوء التغذية وتدهور البيئة وسوء توزيع الدخل بين فئات المجتمع كلها عوامل أساسية لها تأثير مباشر على المستوى الصحي للمواطن.
- في ظل هذه التحديات وبسبب الارتفاع المفرط في نفقات الصحة الناتجة عن تطبيق سياسة العلاج المجاني والتدهور التدريجي لجودة الخدمات الصحية المقدمة دفع بالدولة إلى انتهاج مجموعة من الوسائل الاصلاحية تمثلت أهمها في:
- مراجعة القوانين الأساسية وتكييفها وقوانين المؤسسات الاستشفائية العمومية، وإضفاء المرونة على التسيير الإداري والمالي والمراقبة، والتوجه نحو ارساء عقود هادفة بين الوزارة والمستشفيات والمصلحة العامة (زهرة رباحين، 2006).
- التمويل على أساس النظام التعاقدي كأسلوب جديد لتمويل قطاع الصحة، والتي حددتها قبلا المادة 132 من قانون المالية لسنة 1995 في أن "يتم تطبيق هذا التمويل على أساس العلاقات التعاقدية التي تربط الضمان الاجتماعي بوزارة الصحة والسكان، وحسب الكيفيات التي تحدد عن طريق التنظيم" (الأمر 94-03، 1995)؛
- اعتماد خطط كوسيلة لتطبيق السياسة الصحية التي تتلائم والقدرات المتاحة، وتعمل على تصحيح الفوارق بين المناطق والمدن على أساس التمرکز السكاني لتوحيد الوسائل البشرية والمادية بوضع مخطط لتطوير الطب بعدد والشاركة، إضافة إلى احصاء شامل لحظيرة العتاد الطبي وغير الطبي بغية تحديثها؛
- انشاء مديرية مستقلة تتكلف بالتجهيزات والصيانة ووضع خريطة وطنية جهوية للتجهيزات الثقيلة والخاصة، وجعل صيدلية المستشفيات هيكلا مستقلا وتحسين الاعلام بوضع شبكة اعلام قصد تحسين ظروف الاستقبال والاستشفاء وإعادة التأهيل من أجل كشف التكاليف الاستشفائية؛
- وضع برنامج لإصلاح المؤسسات الصحية خلال الفترة ما بين (2009 - 2025)، يكلف الخزينة العمومية 2000 مليار دينار جزائري، أطلق عليه اسم "المخطط التوجيهي للصحة في الجزائر"، و هو عبارة عن اصلاحات تمس عدة منشآت صحية لتحديث نظامها فضلا عن بناء منشآت أخرى.
- لتحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطن، عملت الحكومة أيضا على تطبيق سياسة جديدة في مجال توزيع الأدوية، تهدف إلى تشجيع الأدوية المماثلة وتقديم الدعم للأدوية الضرورية الخاصة بالأمراض المزمنة والخطيرة، كما ساهم القطاع الخاص في تحسين هذه الوضعية، حيث وصل عدد العيادات إلى 286 و عدد الأخصائيين الخواص 5095 والطب العام 6205 طبيب، أما عن الاعتمادات الموجهة إلى القطاع الصحي لتحقيق أهداف الألفية المحددة من طرف منظمة الأمم المتحدة، فقد شهدت تطورا مستمرا، حيث بلغت نسبة 76.70% في مشروع قانون المالية لسنة 2008 مقابل 58% خلال سنة 1999 (حوالف رحيمة وطفياي كلثومة، 2014).
- التعيين المتوازن للأطباء خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا، تدعيم التكوين والتأطير بتوفير الموارد البشرية التي تعمل على بعث التطور والترقية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتحسين المستوى الصحي (سعيدة رحمانية، 2015)؛

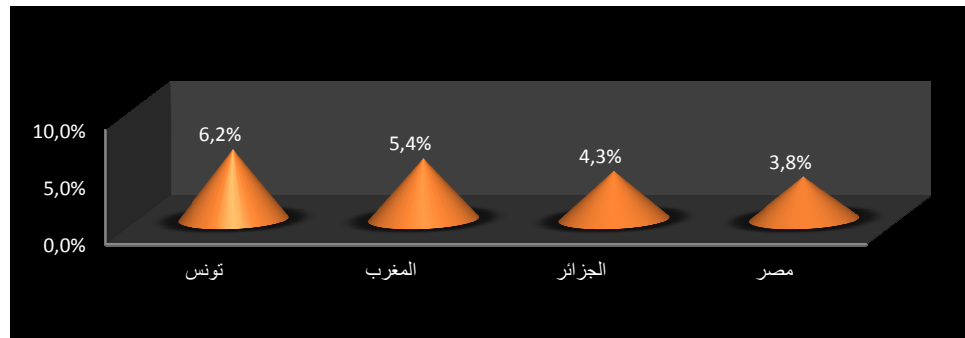
- التكفل بالانتقال الوبائي في مجتمع الجزائري من خلال 26 برنامج وقاية و8 برامج علاج و4 برامج دعم بتكلفة اجمالية قدرها 92 مليار دج (بومعروف إلياس وعماري عمار، 2009-2010)؛
 - إصلاح منظومة تسيير الأدوية بانشاء الوكالة الوطنية للأدوية الصيدلانية وترقيتها ومحاربة الأدوية المزيفة؛
 - الاهتمام بالبيئة والرقابة المستمرة للأمراض المتأتية من التلوث البيئي كالربو والأمراض القلبية؛
 - التخفيف من حدة الفقر والبطالة بتحسين المستوى المعيشي وتحسين مستوى الدخل وتدعيم التشغيل؛
 - إعطاء الأولوية للاستثمارات في التعليم والصحة والتدريب والزراعة لضمان تحقيق تنمية صحية مستدامة.
- 2.3.2. التعليم:** التعليم هو عملية استثمار في الإنسان بتخصيص الموارد والعوائد المنتظرة من هذا التخصيص سواء كانت نقدية أو نفسية غير قابلة للقياس النقدي، كما أن مراحل التعليم من ابتدائي ومتوسط وثانوي وجامعي تمثل مسار إنتاجي تتكرر فيه العمليات والأساليب والطرق لعدة مرات، حيث يكون العنصر البشري فيها هو المادة الأولية والمنتج في نفس الوقت بحيث يسهر عليه الاساتذة والموظفين والعمال والدولة لتقتسم أحسن المخرجات لسوق العمل كما أشار إليه (Hugon, 2005)، ويعد الانفاق على التعليم في حد ذاته استثمار في عملية التنمية الاقتصادية لأنه يحقق القيمة الاقتصادية للمجتمع من خلال تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري (هشام مصطفى الجمل، 2006)، وجني العائد من التعليم. ويمثل العائد من التعليم أهم مؤشر للعلاقة بين الانفاق والنمو الاقتصادي، وأصبح قياس هذا العائد أحد المجالات التطبيقية الهامة في دراسات أسواق العمل ونظم التعليم، وتطورت المناهج التطبيقية لتقدير هذا العائد على مستوى الأفراد، بالتمعن في قرار الاستثمار في التعليم بواسطة الأفراد (علي عبد اقاد علي، 2009). وتوجد طرق عديدة لقياس العائد من التعليم انطلاقا من تعدد الأهداف المرجوة من قياس العائد والتي من بينها: تبيان مدى إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية؛ المخططات التربوية والروابط التي تربط التعليم بسوق العمل؛ توضيح تكلفة التعليم بمراحله المختلفة وتوازن العرض والطلب؛ المقارنة بين العائد الاقتصادي من التعليم والمشروعات الاستثمارية؛ العلاقة بين الإنفاق على التعليم العالي وسوق العمل وسياسة الأجور في الدولة... وبالتالي فالتعليم يحقق إضافة إلى العوائد النقدية برفع مستوى الأجور ورفع معدلات النمو الاقتصادي، يحقق جملة من العوائد غير النقدية بتحسين أوضاع الأفراد الحياتية من خلال تقليص معدلات الوفيات، الخصوبة ومعدلات الجريمة، كما أنه يعزز رأس المال الثقافي والاجتماعي وكل السلوكيات السياسية (بوطية فيصل، 2012). وحتى يتحقق العائد الايجابي من التعليم يجب قياس نوعية التعليم المقدم، وحسب تقرير التنمية البشرية 2014، تقاس نوعية التعليم بمؤشرات تعبر عن معدل العلامات المحرزة في اختبارات موحدة في القراءة والرياضيات والعلوم خضع لها تلاميذ من عمر 15 سنة، بالإضافة إلى مؤشرات التحصيل العلمي بالاستناد إلى معدلات إلمام البالغين من السكان الحاصلين على جزء من التعليم الثانوي على الأقل والفارق عن المعدل، بالإضافة إلى مؤشر عدد المعلمين المدربين للتعليم الابتدائي والرضا بنوعية التعليم. في هذا الإطار وكحصيلة نوعية لقطاع التعليم في الجزائر وصلت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر إلى 31% من إجمالي الطلاب لسنة 2012، ونسبة 30.8% ما بين 2002-2011 وفي نفس الفترة وصلت نسبة المتحقين بالطور الابتدائي 110% و95% للمتحقين بالطور الثانوي مقابل 117% نسبة الالتحاق بالطور الابتدائي في سنة 2012 كأخر سنة تتوفر فيها معلومات حسب تقرير التنمية البشرية 2014، بالإضافة إلى 98% نسبة الالتحاق بالطور الثانوي و79% بالنسبة للحضانة. أما عن معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة لفئة 15 سنة ما فوق خلال المدة ما بين (2005-2012) وصل في الجزائر إلى 72.6% مقابل 89.6% كأكبر معدل مسجل عربيا، في حين وصل المعدل على مستوى العالم 81.3% (تقرير التنمية البشرية، 2014).

والجزائر كغيرها من دول العالم تسعى إلى النهوض بالتعليم وازدهاره بتوفير كل الإمكانيات حيث عرف قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تطورا من حيث التكوين الجامعي، حيث بلغ عدد المتخرجين من الجامعة الجزائرية 1.930.000 طالب في 2012. أما العدد الإجمالي للأساتذة فوصل في نهاية التسعينيات إلى أكثر من 16.200 أستاذ في كل الرتب منهم حوالي 15% من الصف العالي ليلغ الآن عددهم أكثر من 44.400 أستاذ من مختلف الرتب. ولامتصاص هذه التدفقات المتزايدة من الطلبة الجدد، تم خلال خمسين عاما من التنمية إطلاق وتحقيق برامج ضخمة لإنجاز منشآت جامعية خاصة بالتعليم والبحث العلمي والمرافقة الاجتماعية-الجامعية. آخرها كان البرنامج الخماسي 2014/2010 بتخصيص غلاف مالي ضخيم قدر بـ 286 مليار دولار (أي ما يعادل 21.214 مليار دج) بغية مواصلة الإصلاحات التي تمت مباشرتها في القطاع من أجل ضمان تكوين وتأطير نوعيين، على غرار فتح أقسام تحضيرية للالتحاق بالمدارس الوطنية في العديد من الفروع وإنشاء مدارس جديدة مختصة في التكنولوجيا، الصحافة، العلوم السياسية. وبدأ تحرّ الجزائر من تبعيتها للمحروقات يفرض نفسه أكثر كرهاً كبير يتعين على البلد أن يرفعه في السنوات المقبلة، وهذا مرهون لا محالة باقتصاد قائم على المعرفة أين تحظى فيه الجامعة بالدور المحوري. وبصفة تدريجية وفي وقت وجيز نسبيا، تم استحداث وتعزيز التعليم بشبكة جامعية كبيرة ومتنوعة تتكون اليوم من 92 مؤسسة للتعليم العالي تغطي 48 ولاية (سحنون جمال وبلغنامي نبيلة، 2014)، تضم سبعة وأربعون (47) جامعة، عشرة (10) مراكز جامعية وتسعة عشر (19) مدرسة وطنية عليا وستة (06) مدارس عليا للأساتذة وعشرة (10) مدارس تحضيرية وقسمان (2) تحضيريان مدمجان (https://www.mesrs.dz/ar/agences-de-recherche, 2012).

وكحصيلة كمية وفيما يخص نسبة الانفاق على التعليم، وحسب تقرير التنمية البشرية 2014، وصلت إلى 5 % عالميا، ونسبة 3.7 % محققة على مستوى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة، أما البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة فسجلت فيها نسبة 4.6 % مقابل 5.3 % في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا. كما حققت ميانمار أدنى المستويات في الانفاق على التعليم بنسبة 0.8 % من الناتج المحلي الإجمالي، كما حققت كوبا المركز الثاني عالميا بنسبة 12.9 % بعد ليسوتو التي احتلت المركز الأول وحققت بذلك أكبر نسبة عالميا وهي 13 %. أما عربيا فاحتلت المرتبة الأولى تونس بنسبة 6.2 % والمرتبة الأخيرة عادت للبنان بنسبة 1.6 %.

والشكل الموالي يبين نسبة الانفاق على التعليم بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعينة من بلدان شمال افريقيا.

الشكل رقم (02) : نسبة الانفاق على التعليم (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي):



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات تقرير التنمية البشرية 2014، ص 191.

والجدول أدناه يبين بالتفصيل تمويل الدولة من ميزانية التجهيز والتسيير لقطاع التربية والتعليم وقطاع التعليم العالي حيث وبعد اقرارها بمجانية التعليم منذ الاستقلال، تخصص الدولة مبالغ معتبرة لتمويل هاذين القطاعين نتيجة ارتفاع الموارد المالية الناجمة عن ارتفاع المداخيل البترولية. ورغم تزايد هذه المبالغ من سنة إلى أخرى (حيث انتقلت مثلا نفقات التسيير

في قطاع التعليم العالي في سنة 2000 من 34.86 مليار دج إلى أكثر من 212 مليار دج في سنة 2011 أي بزيادة تتعدى 178 مليار دج بسبب ارتفاع الاعتمادات المالية الموجهة لهذا القطاع من أجل تسيير مراكز البحث العلمي الجديدة وتحسين مؤهلات الإداريين والعمال التابعين للقطاع واستحداث الأكاديمية الجامعية وتسيير النفقات بين الإدارة المركزية والخدمات الجامعة، ورغم هذا تبقى هذه المبالغ محتشمة مقارنة بالمجموع الكلي للنفقات (أنظر الجدول أدناه)، كما أن ميزانية التسيير لكلا القطاعين تفوق ميزانية تجهيزهما، ومنه تعظيم النفقات التسييرية المتمثلة في أجور ومرتبات الموظفين ونفقات لتغطية الشؤون ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والرياضي على حساب النفقات التجهيزية (الاستثمارية)، وبالتالي التسيير الغير حسن في استثمار رأس المال الفكري وضعف درجة تحقيق الكفاءة والعقلانية في استخدام الموارد المالية.

الجدول رقم (03): حجم الانفاق على قطاع التربية والتعليم وقطاع التعليم العالي من ميزانية الدولة (مليار دج):

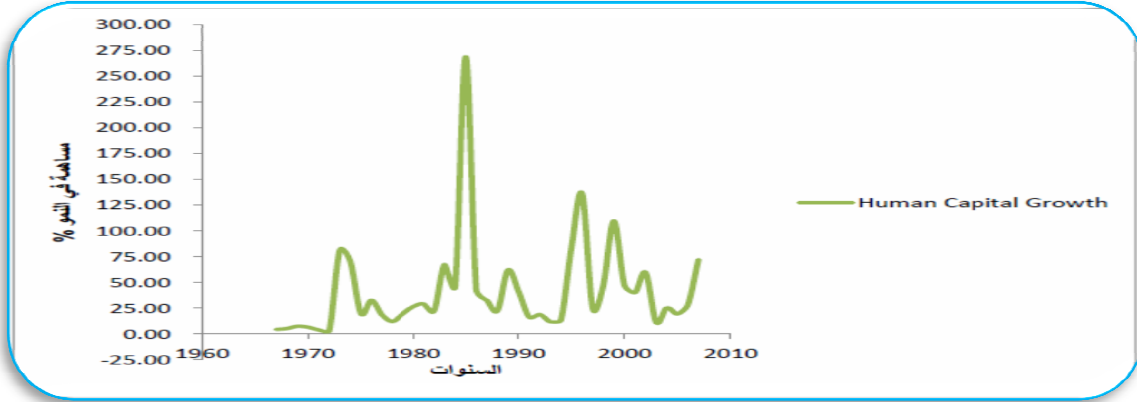
السنوات	ميزانية تجهيز الدولة	ميزانية قطاع التعليم العالي	ميزانية قطاع التربية الوطنية	ميزانية تسيير الدولة	ميزانية تسيير قطاع التعليم العالي	ميزانية تسيير وزارة التربية الوطنية	نفقات التعليم العالي	نفقات التربية الوطنية
1999	560.12	8	45.55	/	/	/	46,35	149,23
2000	346,01	13,72	25,42	965328	34,86	132753	48,57	158,17
2001	503,6	22,76	34,85	836290	42,87	137410	65,63	172,26
2002	548,98	20,95	37,62	1053370	58,74	158110	79,69	195,73
2003	687	24,65	34,41	1097386	63,49	171106	88,14	205,52
2004	720	31	42,12	1200000	68,28	186621	99,22	228,74
2005	750	32	44,79	1255270	78,32	214402	110,52	261,96
2006	1347	66,66	93,21	1439550	85,32	222036	151,98	370,16
2007	2048	55,76	85,22	1652700	95,69	235888	151,45	356,55
2008	2304	74,84	139,331	2017969	118,31	280544	193,15	388,75
2009	2597	75,62	172,537	2593741	154,63	374276	154.632	374.27
2010	3022	77,6	147	2837999	173,48	390566	/	283.79
2011	3184	101,58	180	3434307	212,83	569317	212.830	569.31

المصدر: مشروع ميزانية الدولة لقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي للفترة (2000-2011).

ولمعرفة دور التعليم العالي في النمو الاقتصادي بالجزائر، الشكل أدناه يبين مدى مساهمة رأس المال البشري وتطوره في النمو الاقتصادي في الفترة ما بين 1970-2010 حيث يتضح من خلال الشكل واعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء أن مساهمة رأس المال البشري تمثلت بنسب إيجابية ولكن في تذبذب طوال الفترة، وسجلت أدنى نسبة في 1972 بنسبة 2.78% و أعلى نسبة في سنة 1985 بنسبة 26.77% ثم تذبذبت بعد ذلك بين الانخفاض والارتفاع إلى غاية 2010، ويفسر تسجيل أعلى نسبة في سنة 1985 حيث في فترة الثمانينات كانت الجزائر في أحسن أوضاعها ومنتعشة على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بالإضافة إلى السياسة الناجحة في المناهج الدراسية آنذاك،

لكن في فترة التسعينات بدأت الجزائر تعاني من اختلالات أمنية، اقتصادية بسبب ارتفاع أسعار البترول بالإضافة إلى تحديث المناهج التعليمية والإصلاحات الغير مجدية.

الشكل رقم (03): تطور مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر



ONS: l'Algérie après (50ans) de développement annuaires de (1962-2012), pp 63-68.

هذه الأوضاع كلها أدت إلى انخفاض مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي وتنمية المجتمع، وتردى مستوى التعليم بالإضافة إلى كل التحديات والعراقيل التي واجهها ومازال يواجهها قطاع التعليم في الجزائر والتي نوجزها فيما يلي:

- سياسة تعليمية هشة على مدى المستويات الابتدائية والثانوية ومجال التعليم العالي، تفتقر إلى الرؤية الواضحة المتكاملة للعملية المتكاملة، حيث تبرز مشكلات محتوى المناهج وشكل الامتحانات وعملية تقييم أداء التلاميذ؛
- ضعف في تدريس اللغات الأجنبية وعدم التحكم فيها، وعدم إعطاء الأهمية اللازمة للتعليم على الرغم من توفر الطلب على التعليم لغايات اقتصادية، حيث تخوض الجزائر رهان التنمية المستدامة في ظل عدم ترشيد الموارد المالية؛
- كثرة وعدم جدوى الإصلاحات بسبب عدم منح الفرصة لكل الفاعلين الحقيقيين في عملية الإصلاح لاسيما المجتمع المحلي (الآباء، رؤساء المؤسسات التعليمية، المعلمون)؛

- عملية تقييم نوعية التعليم المتاح في الجزائر تعترضها صعوبات كبيرة جدا، فالمعلومات المتوفرة شحيحة للغاية وقلة البيانات والمعلومات المتاحة هي العملة المتداولة لدى الوصاية. لكن مع كل هذا تبين الدراسات القليلة التي أجريت لاسيما من بعض المراكز العربية والعالمية بأن ضعف التحصيل التعليمي في اللغات والعلوم والرياضيات هو السمة المشتركة لدى كل أطوار التعليم العام في الجزائر، وتمتد الظاهرة إلى التعليم الجامعي حيث يعاني التلميذ أو الطالب الجزائري من ضعف كبير إذا ما قارنا أدائه بالمعايير العالمية، وهذا لا يجعله متفهما بالقصور بقدر ما يصفه كضحية لفشل السياسات التعليمية المنتهجة، كما أن الافتخار بتوافر الموارد التعليمية والإنجازات الكمية في نشر التعليم لا يحل المشكلة العميقة للتعليم في الجزائر بقدر ما يصيب الراغبين في تحسين الأوضاع والفاعلين الحقيقيين بالإحباط؛

- فشل الانفاق على التعليم في تحقيق نتائج إيجابية وفي توفير المهارات البشرية اللازمة لسوق العمل، وبقاء الجامعات في عزلة عن سوق العمل وضخها للتخصصات التي لا تحقق فرص العمل بالنسبة للخريجين (عادل مجيد العادلي، 2013).
- ضعف التمويل في مجال البحث العلمي خاصة في التخصصات العلمية والتقنية، وعدم الاهتمام بأصحاب الابداعات والاختراعات وتكرار البحوث الروتينية التي ليس لها تأثير لا على الأفراد ولا المجتمع (أيمن يوسف، 2008).
- اعتماد مؤسسات التعليم العالي على التمويل الحكومي جعل منها مؤسسات استهلاكية وغير انتاجية؛

- عزلة الجامعة عن المحيط العالمي، وأصبحت الكثير من الدول لا تعترف بشهادات الجامعات الجزائرية حيث تحتل هذه الأخيرة مراكز متدنية في تصنيفات عالمية مثل تصنيف جامعة شنغهاي، مما يدل على بعد الجامعة على التنافسية والمعايير العالمية رغم تطبيقها لنظام LMD. وللقضاء أو مجابهة هذه العراقيل يجب:

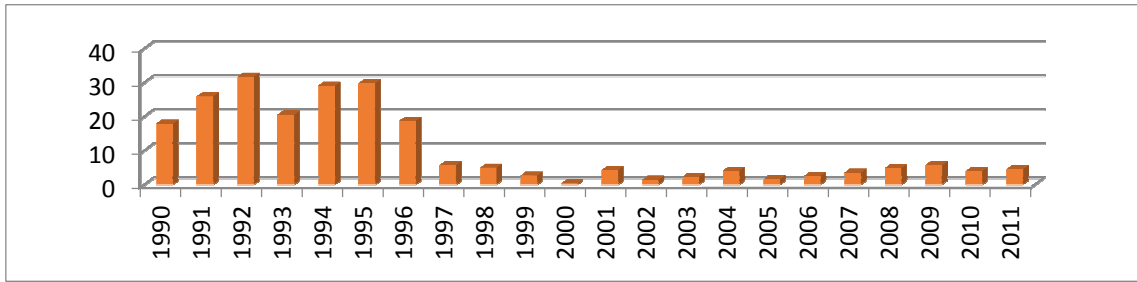
- التركيز على التعليم كحق انساني لكل أفراد المجتمع وليس فقط للحصول على فرص العمل؛
- تبني إصلاحات عميقة ومجدية تناشد تطبيق الجودة (حسب ما ينص عليه البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم) (أنظر التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام 2014، 2014)) وأهمية الاستثمار في رأس المال البشري وإدماج التنمية المستدامة في المناهج التعليمية وتطوير هذه المناهج لمسايرة متطلبات مجتمع المعرفة؛
- تفعيل فرق البحث وتشجيع الأعمال العلمية وتقديم التسهيلات للراغبين في الإنتاج المعرفي فيما يتعلق بفرق البحث والنشر وغيرها، وتكثيف الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة، بحكم أن تحسين المستوى التكنولوجي في الاقتصاد الجزائري يؤدي إلى زيادة الطلب على الخريجين الجامعيين وبالتالي توطئ رأس المال البشري والحد من ظاهرة الهجرة للكفاءات؛
- محاولة تطبيق اللامركزية لدى مؤسسات التعليم والتي من شأنها تفعيل من البرامج التعليمية والنشاطات البيداغوجية.
- تحسين ظروف العمل لهيئات البحث والتدريس مع تطوير قدراتهم المعرفية محليا وعالميا، وتوفير الإمكانيات اللازمة من هياكل وتجهيزات لتعليم عالي متميز؛

- إنشاء قنوات للعمل المشترك بين مؤسسات التعليم العالي من ناحية وأجهزة الدولة ومشروعات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى من أجل التدريب والتطوير.

3.3.2. التحكم بالموارد وتخصيصها: يقدم التحكم بالموارد من خلال مجموعة من مؤشرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت والضرائب على الدخل، الأرباح وعوائد رأس المال بالنسبة المئوية من الإيرادات الضريبية، بالإضافة إلى حصة الزراعة والصيد ومصائد الأسماك من الناتج المحلي الإجمالي ودليل أسعار المستهلك لقياس التضخم. إضافة إلى مؤشرات الإنفاق العام وتحديد وجهاته وأنماطه وذلك لتحليل التغير في الإنفاق في فترات مختلفة ومدى ارتباطه بنتائج التنمية البشرية إضافة إلى حجم الإنفاق على البحث والتطوير ومؤشر الائتمان المحلي الممنوح من طرف المصارف وصيد الدين الخارجي.

في هذا الخصوص، انتقل الناتج الداخلي الخام للجزائر من 15 مليار دج غداة الاستقلال إلى أكثر من 3.698 مليار دج سنة 2000 قبل أن يتجاوز 62 مليار دولار سنة 2010 وادخار بنسبة 49% من إجمالي الناتج المحلي، أما في 2011 وصل إلى 199 مليار دولار و209.05 مليار دولار في نهاية 2012 و 209.7 مليار دولار في 2013 ليصل في الأخير إلى أكثر من 213 مليار دولار في سنة 2014 وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي. وبلغ معدل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 5.798 دولار سنة 2012 مقابل 1.793 دولار سنة 2000 و198 دولارا في 1962 حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (<http://www.adiyaronline.net>)، ومقارنة مع بعض دول العالم، وصل إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مبلغ محقق عالميا لسنة 2012 إلى 15.965 مليار دولار ونصيب الفرد منه بلغ 50.859 دولار، أما عربيا فسجل إجمالي الناتج المحلي في كامل الدول العربية قيمة 5.098 مليار دولار ووصل في تونس إلى 114.4 مليار دولار وفي المغرب 227.5 مليار دولار، والأردن 71.6 مليار دولار، مصر 862.5 مليار دولار، السودان 125.4 مليار دولار، موريطانيا 11.2 مليار دولار، الإمارات العربية 525.1 مليار دولار، السعودية 1.436.8 مليار دولار والعراق 473.3 مليار دولار وماليزيا 640.3 مليار دولار، أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج المحلي فسجلت دولة لكسمبرغ أعلى نصيب عالميا قدر بـ 86.587 دولار من إجمالي فقط حدد بـ 46 مليار دولار.

الشكل رقم (04): تطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة ما بين (1990-2011):



المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على بيانات (<http://data.albankaldawli.org>)

وعن التضخم في الجزائر (أنظر الشكل أعلاه) عرف تزايدا متواصلا من سنة 1990 إلى 1992 حيث بلغ سنة 1990 معدل 17,87 ووصل في 1992 إلى 31,7% كأكبر معدل محقق في الفترة بين 1990-2012 ويرجع ذلك إلى التوسع النقدي المتتالي خلال سنوات هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة وكذا تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات الطلب، أما سنة 1993 انخفض فيها التضخم إلى معدل 20,5% أي بـ 11 نقطة بسبب الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية، حيث انخفضت وتيرة التوسع النقدي من 24% إلى 21,62، بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي، ليعاود الإرتفاع في 1994 و1995 مسجلا 29,05%، 29,78% على التوالي، وهذا يعزى إلى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي، وتخصيصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم يكن لها مقابل إنتاجي بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي. أما في الفترة 1996-2003 فتراجع معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود الرامية للحد من الضغوط التضخمية ونجاحها بداية 1996 و قد بلغ فيها معدل 18,7% ليصل إلى 2,6 سنة 1999، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود منها التحكم في السيولة الاقتصادية، اعتدال وتيرة التوسع النقدي، تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة مع تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة، ومع بداية الألفية استمر التضخم في الانخفاض إذ بلغ سنة 2000: 0,34%، ولكن سرعان ما عاودت المعدلات في الإرتفاع سنة 2001 مسجلة معدل 4,23%، ليتراجع في سنة 2002 مقتصرًا على معدل 1,42% ويرتفع ثانية في سنة 2003 محققا معدل 2,3%، ويرجع هذا الإرتفاع إلى استمرار السيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة إلى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الائتمانية والودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب، أما الفترة الأخيرة من سنة 2004-2011 فقد عرفت معدلات التضخم تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث سجل أقل معدل سنة 2005 والمقدر بـ 1,64% وأعلى معدل سنة 2009 والمقدر بـ 5,7% ثم انخفض إلى 4,3% سنة 2012 مع ارتفاع إجمالي الاحتياطات بما في ذلك الذهب حيث وصل إلى أكثر من 200.5 مليار دولار في 2012 بعدما كان 13.5 مليار في 2000 و 2.7 مليار دولار في 1990. أما إجمالي تكوين رأس المال الثابت فوصل إلى نسبة 38.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2012 بعد 22.3% في 2005.

وفيما يخص مؤشر الانفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي وصل في الجزائر إلى 14.2% من الناتج المحلي الإجمالي، و 60.2% نسبة الضرائب على الدخل والأرباح وعوائد رأس المال، ووصلت نسبة الانفاق على البحث والتطوير فقط 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة شبه معدومة، كما حددت حصة الزراعة ومصائد الأسماك 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي القطاع المصرفي والمعاملات الخارجية وصلت قيمة الدين بالنسبة للائتمان المحلي الممنوح من طرف المصارف إلى 2.1- بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.4% من رصيد الدين الخارجي.

4.3.2. الكفاءات الاجتماعية: يعبر هذا المؤشر عن ثلاثة عناصر هي: العنصر الأول هو التشغيل والمخاطر المرتبطة به (التشغيل الغير مستقر، معدلات البطالة الاجمالية وبطالة الشباب وتشغيل الأطفال، ونسبة الفقراء العاملين وطول إجازة الامومة الالزامية المدفوعة)، العنصر الثاني هو الحماية الاجتماعية (نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلت ولادتهم، نسبة السكان في عمر التقاعد والذين يحصلون على معاش تقاعد)، والعنصر الثالث والأخير هو معدلات الانتحار حسب الجنس. وحسب التقرير للتنمية البشرية 2014 تمثلت أكبر نسبة للعاملين في البلدان الإفريقية لسنة 2012 في ملاوي 91.8%، تنزانيا 91.4%، موزمبيق 89.4%، بالإضافة إلى دول الخليج مثل قطر بنسبة 89.8% والإمارات العربية المتحدة 84.4%، الكويت 76.3%. أما دول المغرب العربي وشمال إفريقيا فتمثلت بنسب منخفضة حيث سجلت في الجزائر نسبة العاملين لـ 2012: 45.4% مقابل 4.7% نسبة تشغيل الأطفال، تونس 47.1%، المغرب 51.5%، مصر 51.2%، موريطانيا 44.5%، ليبيا 55.4%.

وبالنسبة لمعدل البطالة كما وضحناها سابقا في دليل الفقر متعدد الأبعاد وصل في الجزائر إلى 9.5% في 2014 بعدما كان 9.8% في سنة 2013 للفئة العمرية من 15 سنة فما فوق و 22.4% بطالة الشباب من 15 إلى 24 سنة. وبخصوص الحماية الاجتماعية فوصلت نسبة الأطفال دون سن الخامسة والتي تم تسجيل ولادتهم إلى 99.3% في حين وصلت نسبة السكان في عمر التقاعد والذين يحصلون على معاش تقاعدي إلى 63.6% إجمالا بين الإناث والذكور. وبخصوص مؤشر الكفاءات الاجتماعية المتمثل في حساب معدل الانتحار، لم تسجل في الجزائر أي بيانات عن ذلك.

5.3.2. انعدام الأمن الشخصي: هدف هذا الدليل هو معرفة مدى شعور السكان بعدم الأمان خاصة فيما يتعلق بعدد اللاجئين حسب بلد المنشأ وعدد النازحين داخليا، معدلات جرائم القتل وعدد المتشردين والأيتام، وعدد السجناء، كما يضم أيضا مؤشر تبرير ضرب الزوجة في نظر السكان. وضمن هذا الإطار وصل عدد اللاجئين في الجزائر إلى 5.7 آلاف في سنة 2012، ووصل عدد المشردون إلى 0.8% من نسبة السكان في حين وصل عدد السجناء إلى 162 ألف (لكل 100.000 من السكان) مقابل 7.1% نسبة العاطلون عن العمل لفترة طويلة من القوى العاملة.

أما عن الأمن فقد أقر تقرير التنمية البشرية 2014 العلاقة السلبية بين معدلات جرائم القتل وقيمة دليل التنمية البشرية لأن الجريمة تؤثر سلبا في التنمية وحياة الناس الكريمة، وفي هذا الصدد حدد المعدل العالمي للجريمة في 187 دولة بـ 6.5 جريمة لكل 100 ألف نسمة، وسجل أدنى معدل في كل من بالاو و ليختنشتاين وموناكو وهو صفر، وأعلى معدل في هندوراس وهو 91.6 جريمة، أما في الدول العربية فالمعدل هو 4.9 جريمة. وفي حين نجد أن معدل الجريمة في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة 14.1 جريمة لكل 100 ألف نسمة فإن المعدل في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة هو 6.4 جريمة و 2.3 جريمة في المجموعة التنمية البشرية المرتفعة جدا

أما الجزائر، فمنذ الاستقلال تبنت سياسيا عدة مواثيق من بينها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية للقضاء على الإرهاب منذ 2005، حيث كان الخطوة التي تشكل أحد الشروط الضرورية لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمم، وديبلوماسية لعبت دورا هاما في ترقية العلاقات الاقتصادية على الصعيد الدولي حيث تميزت بنضالها وكفاحها من أجل القضايا العادلة في محافل الأمم من أجل الاستقلال الاقتصادي للدول النامية (دول عدم الانحياز)، إصلاح المنظمات الدولية (إعلان ليما 1975)، ومازالت تشارك لحد الآن في الدفاع عن حق الشعوب سيما في الدول الافريقية كمالي والدول العربية إثر الأحداث الثورية في مصر، تونس، ليبيا، سوريا وفلسطين.

6.3.2. التكامل الدولي: يقيس التكامل الدولي مؤشرات مختلف أوجه العولمة والتجارة الدولية بالبعد عن الأسواق العالمية ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي، وقياس تدفق رأس المال بالاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال الخاص، والمساعدات الانمائية الرسمية وحركة التحويلات، من جهة أخرى يقيس هذا الدليل حركة الأشخاص بصافي معدل الهجرة وعدد

المهاجرين الوافدين وعدد السياح الدوليين، ومن جانب آخر يعمل دليل التكامل الدولي على قياس حجم الاتصالات الدولية بنسبة السكان الذين يستخدمون الانترنت والاتصالات الوافدة والخارجة الدولية. وفيما يتعلق بمؤشر حركة التجارة الدولية بأنواع السلع من الصادرات والواردات وقيمها، بلغت مجموع حصة المنطقة العربية من قيمة صادرات السلع في 2012: 546.6 مليار دولار أي 4% من مجموع صادرات السلع في العالم، وقيمتها 13.6 ترليون دولار. وتتصدر المملكة العربية السعودية ترتيب بلدان المنطقة في صادرات السلع، إذ بلغت قيمة صادراتها 245.9 مليار دولار في عام 2010، تليها الجزائر 57.1 مليار دولار، والكويت 50.3 مليار دولار، وتحرير التجارة حفز تطور هذا القطاع بالموازاة مع القطاع الصناعي حيث أولت الجزائر الاهتمام بالقطاع الخاص وتطوير الاستثمار من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من المقرر أن تشمل 20.000 مؤسسة صغيرة خلال الفترة 2011-2014. أما القطاع السياحي في الجزائر فما زال ضعيفا حيث سجلت الحركة السياحية الوافدة إلى الجزائر 2.395 ألف سائح مقارنة مع القطاع السياحي الناجح في تونس والمغرب ومصر- إن لم نقل الأسباب الثورية في تونس ومصر سببت في تذبذب هذا القطاع- رغم وجود الإمكانات الطبيعية المؤهلة لهذا القطاع لعدة أسباب أولها نقص الثقافة السياحية لدى المواطنين وأهمية هذا القطاع في تنمية الواردات الرأسمالية وتطوير التنمية البشرية والمحافظة على استدامة البيئة السياحية، وفيما يخص القطاع الفلاحي، بلغت المساحات الزراعية في الجزائر 37.6% من مساحة الأراضي الإجمالية، كما شهدت بنية الواردات انخفاضا طفيفا بنسبة 0.94% في 2012 وبلغت الفاتورة الغذائية نسبة 8.98 مليار دولار في 2012 مقابل 9.85 مليار دولار في 2011، وخصصت السلطات 1000 مليار دينار في إطار البرنامج الخماسي 2010/2014 لدعم سياسة التجديد الفلاحي من خلال الإجراءات والنشاطات التحفيزية على الاستثمار الخاص.

وبخصوص نسبة التجارة الدولية من الناتج المحلي الإجمالي وصلت في الجزائر في 2012 إلى 52.4% يبعد عن الأسواق قدر بـ 6.359 كيلومتر مقابل 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الاحتياطي ناقص الذهب. كما تشكل الشبكات بين الأفراد عاملاً هاماً في التنمية البشرية، وتنتشر فرص الاستثمار والتجارة بين المهاجرين وبلدانهم الأصلية، ففي نهاية 2013 شكل المهاجرون ما نسبته 3.2% من سكان العالم أي 968.591 ألف مهاجر ومهاجرة (لكل 1.000 شخص)، كما نجد نسبة 80% من حركة الهجرة في بلدان الجنوب تنحصر في الدول المجاورة، وفي عام 2005 قدرت تحويلات المهاجرين/المهاجرات بين بلدان الجنوب ما بين 30% - 40% من التحويلات العالمية. وعند عودتهم إلى بلادهم يساهمون بشكل مباشر في تقدم التنمية البشرية من خلال استثماراتهم ومعلوماتهم ومهارتهم التي اكتسبوها في تعزيز التجارة الثنائية والاستثمار الأجنبي المباشر. لأن انتشار المهاجرين عبر العالم يمثل مصدراً للعملة الأجنبية ومصدر المعلومات حول فرص الأسواق. وعن نصيب الدول العربية فوصل معدل الهجرة الصافي إلى 8.3% مقارنة بينه في شرق آسيا والمحيط الهادي حيث وصل إلى 0.4%، وفي 6.7% أوروبا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا بـ 0.9%، وعن جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وصل معدل الهجرة الصافي إلى 1.8% مقابل 1.3% في أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي.

أما عن مؤشر الاتصالات والتكنولوجيا فدليل التكامل الدولي يقيس أهمية الاستثمار في البحث والتطوير في الارتقاء بالتنمية وبناء قدرة البلدان على انتقاء التكنولوجيا وطرق استخدامها. وفي هذا المجال ومنذ الاستقلال، الجزائر تسعى إلى تحقيق التقدم التكنولوجي ومواكبة العصر واعتماد اقتصاد المعرفة، حيث وصل حجم صادرات التكنولوجيا المتقدمة بالجزائر في 2011 إلى أكثر من 2.4 مليون دولار، ووصلت رسوم استخدام الملكية الفكرية إلى أكثر من 90.5 مليون دولار في نفس السنة. أما في مجال الاتصالات فتغطي شبكة الاتصال مجمل التراب الجزائري، بحيث تتوفر على 15000 كلم من خطوط الألياف البصرية و22000 كلم من الخطوط الهيرتزية، إلى جانب إرسال المعطيات بالجملة التي بدأ استغلالها

منذ 1992 ووصل الربط بها سنة 2000 إلى 4500 ربط، كما تملك وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام واحتياجاتها الخاصة شبكة أخرى لإرسال المعطيات بالجملة، بالإضافة إلى الشبكة المؤسساتية الخاصة بالصكوك البريدية. وفيما يخص عدد المشاركين في الهاتف الثابت فانتقل من 1500000 في سنة 2000 إلى 3020000 مشترك في سنة 2003، ووصل عدد المشاركين في الهاتف الجوال بداية 2007 إلى 21521394 مشترك، بكثافة هاتفية تقدر ب 63,7 % للمتعاملين الثلاث، أما عدد المشتركين في الهاتف الثابت لا يزال يقدر ب 3000000 ملايين مشترك بكثافة هاتفية لا تتجاوز 9%. وأسعار الاتصالات في الجزائر تعتبر مقبولة بصفة عامة وهذا بالنسبة للمكالمات الداخلية، أما المكالمات مع الخارج تعرف غلاء نسبيا وهذا ما جعل استغلالها غير أمثل، من جهة أخرى ارتبطت الجزائر بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994، عن طريق مركز البحث العلمي والتقني (CERIST)، الذي أنشئ سنة 1986 من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكان من مهامه الأساسية آنذاك، هو العمل على إقامة شبكة وطنية و ربطها بشبكات إقليمية و دولية، ولقد صرح وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال في 1 مارس 2004 على الأرقام التالية (وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية): بلغ عدد الهيئات المشتركة في الانترنت سنة 1999 إلى 800 هيئة موزعة على مختلف القطاعات، مقاهي الانترنت وصل إلى ما يقارب 6000 نهاية 2004، مواقع الواب، بحيث مر من 20 موقع في سنة 2000 إلى 25000 في نهاية 2005، عدد مستخدمي الانترنت، وصل إلى 700000 في سنة 2003. أما عدد المسوقين لآلات الكمبيوتر في السوق الجزائرية وصل في نفس السنة إلى 5000 شركة وقدر عدد الآلات المسوقة سنويا ب 50000 كمبيوتر(خواني ليلي وبوشخي عائشة، 2014). وأوصت إستراتيجية "الجزائر الالكترونية 2013" بتحقيق ثلاثة أهداف هي تطوير عرض الخدمات الالكترونية الموجهة للمؤسسات (البنك الالكتروني والاستثمار الالكتروني والتجارة الالكترونية وغيرهم) وتطوير التطبيقات من أجل تحسين أداء المؤسسات تكنولوجيا. هذا بالموازاة مع توسيع شبكة النظام العالمي للمواصلات الجوال إلى تقنيات G 3 و G 3+ و G4 لتوفير خدمات ذات قيمة إضافية مع تخصيص الحكومة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2013 غلafa ماليا يقدر ب 140 مليار دينار من أجل دعم إدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمضي نحو تنويع تأمين شبكات الألياف البصرية.

7.3.2. البيئة: يتناول هذا المؤشر الاستدامة البيئية ويقيس نسبة الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة من مجموع إمدادات الطاقة ويتضمن ثلاث طرق لتقييم بيانات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الاحتباس الحراري ومقاييس هامة للنظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية بالإضافة إلى مؤشرات عن الآثار المباشرة لتغيرات البيئة الطبيعية على الإنسان حيث وصل الإمداد من الوقود الأحفوري نسبة مستقرة منذ 2009 إلى يومنا هذا في الجزائر إلى 99.9% و 0.1% من الطاقة المتجددة ، وفي هذا الإطار خصصت الدولة 120 مليار دولار لتطوير الطاقات المتجددة ضمن البرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة والنظيفة الذي صادق عليه مجلس الوزراء رسميا في فيفري 2011 لإنتاج 22000 ميغاواط من الكهرباء من مصدر متجدد لاسيما الطاقة الشمسية والهوائية موجهة للسوق الداخلية علاوة على 10000 ميغاواط إضافية لاستغلالها في ال 20 سنة المقبلة أي ما يعادل نسبة 40% من الإنتاج الشامل للكهرباء في أفق 2030. وبالنسبة لنصيب الفرد من غاز ثاني أكسيد الكربون، قدر في الجزائر في 2010: 3.3 طن مكافئ مقابل 2.5 طن مكافئ في تونس و 1.6 طن مكافئ في المغرب و 2.6 طن مكافئ في مصر و 9.8 طن مكافئ في ليبيا، و 3.4 طن مكافئ في الأردن و 40.3 طن مكافئ في قطر كأكبر مساهمة محققة عربيا وخليجيا وعالميا. أما نسبة الغابات فقدرت في 2011: 0.6% من مساحة الأراضي الإجمالية، وهي نسبة جد ضئيلة، وبالنسبة للموارد المائية، فكانت الجزائر مع مطلع الاستقلال تتوفر على 1500 متر مكعب لكل واحد نسمة، أصبحت تقدر اليوم بـ 500 متر مكعب، ومن المقرر ألا تفوق في أفق 2020 حوالي 430 متر مكعب حسب توقعات منظمة الأمم

المتحدة، لهذا خصصت الدولة الجزائرية ضمن برنامج 2010-2014 : 20 مليار دولار لإنجاز عدة منشآت لجمع ومعالجة الماء والتطهير والسقي لغرض توازن استهلاك الماء بين مناطق البلاد والتقرب أكثر للجزائر من أهداف الألفية للتنمية.

وفي قياس آثار المخاطر الطبيعية التي يعبر عنها بوفيات الأطفال دون السن الخامسة الناجمة عن تلوث الهواء الطلق وتلوث الهواء في أماكن مغلقة ووفيات الأطفال بسبب المياه الملوثة أو الصرف الصحي وقلة النظافة الصحية، فوصلت وفيات الأطفال في الجزائر من نفس الفئة بسبب تلوث الهواء إلى وفاة واحدة (لكل 100.000 طفل) إلى خمس وفيات بسبب تلوث الهواء في أماكن مغلقة و 101 وفاة بسبب المياه الملوثة أو الصرف الصحي أو قلة النظافة الصحية مقابل وفاة واحدة بسبب آثار الكوارث الطبيعية (عدد الوفيات في السنة لكل مليون من السكان) و 433 من السكان المتضررون من آثار هذه الكوارث (لكل من مليون من السكان)، وذلك حسب معطيات الجزائر في تقرير التنمية البشرية 2014.

8.3.2. اتجاهات السكان: يتضمن المؤشرات السكانية اللازمة لرصد الظروف السكانية الحالية والتغيرات السكانية، فبمقارنة الإحصاءات حول العمر الوسيط للسكان ونسبة الإعالة ومعدلات الخصوبة الكلية يمكن تقييم حجم الأعباء الملقة على القوى العاملة وقدرة المجتمع على الاستمرار، وللغرض في نسبة الذكور إلى الإناث عند الولادة انعكاسات على مستويات الإحلال، كما يمكن أن يكون دليلا على وجود تمييز بين الجنسين ومؤشرا على احتمال مشاكل اقتصادية واجتماعية في المستقبل. ويتبين من خلال تقرير التنمية البشرية 2014 أن عدد سكان الجزائر وصل إلى 39.2 مليون نسمة في 2013، 33 مليون نسمة في المغرب، ليبيا 6.2 مليون نسمة، موريتانيا 3.9 مليون نسمة، و 11 مليون نسمة في تونس، 82.1 مليون نسمة من إجمالي عدد سكان الدول العربية المقدر بـ 366 مليون نسمة وسكان العالم 7.162 ملايين نسمة (تقرير التنمية البشرية، 2014).

إن تزايد الكثافة السكانية هي المسبب الرئيس لعدة مشاكل اجتماعية في أي بلد، ومن بين أهم هذه المشاكل هي مشكلة الإيواء والسكن، وللقضاء على هذه المشكلة أو محاولة التخفيف منها، الجزائر ومنذ الاستقلال تسعى لإنجاز أزيد من مليوني وحدة سكنية المندرجة في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014، ولهذا الشأن تم تخصيص أزيد من 4300 مليار دينار لتمويل هذا البرنامج الضخم الذي خصص 75% منه إلى تمويل السكن الاجتماعي (هوارى معراج وحديدي آدم، 2014)، إلى جانب مشاريع سكنية خاصة ببرامج الإعانات الوطنية وبرامج عدل البرامج السكنية الترقية إلى جانب المساعدات والتسهيلات التمويلية في الحصول على سكنات لائقة، ورغم كل هذا، تبقى هذه الإنجازات غير كافية وغير مواتية أحيانا أمام غلاء المعيشة وسياسة التقشف ومحدودية الدخل لدى الكثير من المواطنين والأسر الجزائرية.

9.3.2 الشعور بالرفاه: يعتبر هذا المؤشر مؤشر تكميلي حيث يقيس شعور السكان بالرفاه من خلال آراءهم وتصوراتهم الذاتية بخصوص أبعاد التنمية البشرية كنوعية التعليم، الرعاية الصحية ومستوى المعيشة وسوق العمل والسلامة الشخصية والرضا العام بمرحلة الخيار وبالحياة، بالإضافة إلى كل هذا يضم هذا المؤشر مؤشرات عن الثقة بالغير وبالمجتمع المحلي وأخرى تقيس انطباق السكان حيال السياسات الحكومية بشأن الحد من الفقر والحفاظ على البيئة والثقة بالحكومة الوطنية عموما. والجدول الآتي يقدم مؤشر الشعور بالرفاه لدى الأفراد والتي من بينها نسبة المجيبين بالرضا بنوعية التعليم والصحة لعينة مختارة من البلدان حيث يتضح أن أعلى نسبة محققة عالميا في مستوى نوعية التعليم مثلتها كمبوديا بـ 92%، وفي مستوى نوعية الصحة مثلتها سويسرا بأكثر نسبة وهي 94%. أما عربيا مثلتها الإمارات بـ 83% في نوعية التعليم

و82% لمستوى نوعية الصحة مقابل 64% للجزائر مخصصة لنوعية التعليم، و52% لنوعية الصحة إلى جانب مؤشرات خاصة بشعور السكان حيال المجتمع المحلي والحكومة.

الجدول رقم (04): دليل بعض بلدان العالم حول المؤشر التكميلي: الشعور بالرفاه لسنة 2014:

البلد وترتيبه	الشعور بالرفاه لدى الأفراد				الشعور حيال المجتمع المحلي		الشعور حيال الحكومة	
	نوعية التعليم	نوعية الرعاية الصحية	مستوى المعيشة	الأمان	حرية الخيار	الثقة في الآخر	المجتمع المحلي	جهود الاهتمام بالفقراء
	%	%	%	%	%	%	%	%
	المجيبين بالرضا 2012	المجيبين بالرضا 2008-2012	المجيبين بالرضا 2007-2013	المجيبين بالرضا 2007-2012	المجيبين بالرضا 2007-2012	بأن الآخرين جديرون بالثقة 2002-2011	المجيبين بنعم 2007-2012	المجيبين بالرضا 2007-2013
1. النرويج	78	82	90	87	92	-	92	34
3. سويسرا	77	94	94	78	94	44	94	67
5. و.م.أ	64	73	72	74	82	37	85	43
20. فرنسا	67	78	83	67	83	20	86	44
46. الإمارات	83	82	87	90	88	18	93	85
90. تونس	44	32	54	59	53	15	71	30
93. الجزائر	64	52	66	53	56	16	83	41
110. مصر	40	35	63	57	44	25	63	31
129. المغرب	41	25	74	56	72	58	77	48
136. كمبوديا	92	83	49	63	95	9	92	89
الدول العربية	48	39	-	60	54	25	71	39
أوروبا، آسيا ووسطى	57	50	-	60	56	21	79	33
العالم	64	57	-	66	68	30	78	44

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2014، ص 221.

3. خاتمة:

من خلال عرض واقع التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر وتحليل مؤشراتهما، وبعد عرض أهم التحديات والحلول في كل مؤشر في ظل انجازات الدولة منذ الاستقلال، نقدم فيما يلي النتائج العامة للدراسة:

- تعتبر التنمية البشرية مطلب رئيسي وأساسي لتحقيق التنمية المستدامة، باعتبار أن التنمية البشرية غايتها الإنسان، وكونها عملية تُعنى بالعنصر البشري، وتعمل على توسيع نطاق قدراته التعليمية وتنمية خبراته وتطويرها، كما أنها تسعى للارتقاء بالإنسان ورفع مستواه من خلال بذله مجهوداً كبيراً للحصول على الدخل المناسب والذي يؤهله للعيش حياة كريمة، ويصبح بجهد هذا عنصراً منتجاً وفعالاً في المجتمع، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- الفرضية الثانية هي الأخرى صحيحة، حيث رغم تصنيف الجزائر ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة إلا أنها تواجه كغيرها من البلدان النامية والعربية مجموعة من العراقيل التي تعتبر الحلقة المفقودة لنجاح التنمية البشرية المستدامة، والتي يجب القضاء عليها أو بالأحرى مجابهتها لبلوغ الأهداف الإنمائية.

- مازالت الدولة الجزائرية تعاني من سوء تسيير الكثافة السكانية شأنها شأن الدول النامية والعربية وشمال إفريقيا.

- الفارق في مستويات دليل التنمية البشرية المستدامة وعناصره في الجزائر، والتدهور ونقص الجودة في مؤشرا التعليم والصحة، والفارق في مستويات الدخل وهذا ما وضعناه في الدراسة في عنصر كل دليل.

- يبقى نصيب المرأة أقل من نصيب الرجل من حيث الفوارق بين الجنسين والمساواة لتحقيق التنمية البشرية لاسيما المشاركة في البرلمان في الجزائر وفي أغلبية الدول العربية خاصة، مما يساعد على اتساع الفوارق بين الجنسين وتحقيق عدم المساواة مما يعيق حتما تطور التنمية البشرية في هذه البلدان.
- تعاني الجزائر من ضعف الانتاجية في بعض القطاعات خاصة الصناعة والفلاحة والسياحة والتجارة.
- عدم الاهتمام اللازم لقطاع الطاقات المتجددة والإنتاج النظيف لخدمة البيئة كأهم الموارد الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى الاختلال في استخدام موارد الاقتصاد الكلي.
- رغم تصنيف الجزائر ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، إلا أن قطاع التكنولوجيا والاتصال مازال بطيئا.
- أمام كل هذا، تتميز الدولة بنجاحة تكاملها الاجتماعي بتوفر الأمن والاستقرار داخل الوطن بعد عشرية سوداء أثرت على مكانتها الوطنية والعالمية.
- لقد خلقت الجزائر برامج دعم وإنعاش للنمو الاقتصادي، في حين أنشأت تونس صندوق التضامن الوطني الذي يخصص جزءا كبيرا من ميزانيته السنوية للقطاعات ذات الطابع الاجتماعي، وبالمقابل في المغرب تطبيق برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لكن غياب الإنتاجية الفعلية في هذه البلدان يعرقل النمو الاقتصادي، مما يفسر انخفاض مؤشر التنمية البشرية، وعدم قدرة العديد من البلدان على مكافحة الفقر.
- لقد كانت أهم الخطوات في تحقيق التنمية في بلدان المغرب العربي هي إيجاد الآليات المناسبة لصالح تغيير هيكلي يمكن أن يخلق أمنا اقتصاديا أكبر. فعلى الرغم من نسب النمو المقبولة في البلدان المغاربية، إلا أن أمنها الاقتصادي لا يزال معتمدا على نشاط مهني واحد. وعلاوة على ذلك، فإن هذه البلدان تعاني من ضعف الآليات البديلة للتخفيف من نسبة البطالة، والتأمين الاجتماعي بالإضافة إلى غياب مصادر دخل بديلة وآليات دعم أخرى. لذلك يلجأ معظم مواطنيها إلى القطاع الغير الرسمي، مما يؤدي إلى تعميق عدم المساواة، وتفاقم الإقصاء، وخلق اقتصاد فوضوي ضعيف جدا في مواجهة العولمة.
- على ضوء النتائج الأساسية المعروضة داخل الدراسة والنتائج العامة أعلاه، يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:
لنجاح التنمية البشرية وتحقيقها في الجزائر وفق متطلبات التنمية المستدامة يجب:
- الارتقاء بقطاعي الصحة والتعليم كما ونوعا والدخل كأهم عناصر التنمية البشرية كأهم منطلق لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة وذلك بتتبع كل الاستراتيجيات والحلول المعروضة في كل مؤشر داخل الدراسة.
- توفير أساسيات العيش والحياة الكريمة كأولويات لتحقيق الأمن والاستقرار مثل السكن والقضاء على البطالة والفقر.
- تكثيف جهود الدولة في تقليص الفوارق بالمساواة بين أفراد المجتمع خاصة بين الرجل والمرأة، وتحقيق التنمية المحلية وحسن استغلال المشاريع لتحقيق الرفاه في مختلف الميادين.
- تدعيم قطاع الفلاحة والصناعة والتجارة كقطاعات بديلة للمحروقات، وقطاعات مهمة للتنمية المستدامة، كما يجب تطوير قطاع التكنولوجيا ليس فقط بالميزانيات المالية وإنما الاهتمام بالباحثين وهجرة الأدمغة وأصحاب براءة الاختراع والابتكار الموجهة أولا لخدمة الصالح الوطني، خاصة وبلادنا تزخر بأحسن الكفاءات العلمية عالميا.
- إن من أبرز المبادرات في الجزائر أنها خصصت لنجاح المسار التنموي المستدام ضمن البرنامج التنموي 2010-2014 ميزانية تقدر بأكثر من 9 ملايين دج أي ما يعادل 44% من مجموع الاستثمارات، هذه الميزانية موجهة لتحسين نوعية التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي والسكن وقطاع المياه والموارد الطاقوية والرياضة والثقافة والاتصال وغيرها.

- لذلك يجب الحرص مرة أخرى على تنفيذ هذا البرنامج والتركيز على المعرفة ونوعية التعليم ومواجهة ظاهرة التسرب لأن سياسات التعليم الجيدة هي أساس تنمية الموارد البشرية، بالإضافة إلى تحسين نوعية الخدمات الصحية والوقائية.
- الاهتمام بالظواهر السكانية : الولادة، الزواج، أسباب الطلاق والوفاة، العمل، تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في سياق الانتقال إلى اقتصاد السوق واقتصاد المعرفة والحوكمة والحكم الرشيد والاستثمار في رأس المال البشري كأساسيات الاقتصاد المستدام.
 - يجب أن تكون التنمية البشرية برنامجا مستداما يبنى على تحقيق التكافؤ في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والبيئية.
 - تفادي التسيير الغير محكم في انجاز المشاريع التنموية مع التصور السليم وحسن استغلال الميزانيات التجهيزية، لذلك يجب إعادة إدراج دائرة الاستشراف والإحصاء داخل الهيكل الحكومي كأساسا لتصور التنمية وتدارك الإخفاقات قبل حدوثها.
 - يظل الحكم الرشيد للهيكل الاجتماعي والسياسية والاقتصادية هو الحصن الوحيد الفعال لكل التحديات والعراقيل، وله آثار إيجابية لا يمكن إنكارها ولا رجعة فيها على التنمية البشرية. لذلك فتعبئة المجتمع المدني تعتبر شرطا أساسيا للتنمية البشرية ومطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الأمن البشري والمادي، ولعل عدم توفر هذا الشرط كان من أهم أسباب اندلاع الثورات وتدهور الوضع الأمني وفشل النظام السياسي في الكثير من البلدان سيما الأحداث الثورية في تونس، ليبيا، مصر وسوريا.
 - للقضاء على عراقيل التنمية البشرية والوصول إلى التنمية المرغوبة طريق سهل، فقط يجب اتباع سياسة درء المخاطر وبناء المنعة حسب ما جاء به تقرير التنمية البشرية 2014، وذلك باتباع ثلاث استراتيجيات أساسية:
 - الأولى (الوقاية من الصدمات): تتم بالتنظيم المالي والاتفاق بشأن تغير المناخ، الاهتمام بالنمو في الطفولة المبكرة وسياسات الاقتصاد الكلي، الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتماسك الاجتماعي.
 - الاستراتيجية الثانية (تحسين الإمكانيات) والمتثلة في: تأمين خدمات الصحة والتعليم للجميع، التشغيل الكامل والمساواة بين الجنسين وبين الفئات، تحديد مسؤولية مؤسسات الدولة والجمهور في مواجهة الكوارث بأنواعها.
 - الاستراتيجية الثالثة والأخيرة هي (حماية الخيارات) وذلك بالتأكيد على الحماية الاجتماعية، استحداث فرص العمل، بناء التماسك الاجتماعي والكفاءات، معالجة التمييز عبر تغيير القوانين والأعراف، التعافي من الأزمات والنزاعات.
- في الأخير وبعد عرض واقع وتحديات التنمية البشرية والمستدامة في الجزائر في ظل الإنجازات المحققة ومقارنة مؤشرات بعض الدول عالميا وعربيا ومغاريا. فإن الجزائر مازالت لم ترقى إلى مستوى التنمية والتقدم الحضاري رغم تصنيفها ضمن مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة واحتلالها المرتبة 93 عالميا. لذلك يجب القضاء على كل التحديات والعراقيل وتكريس جهود الدولة والمواطن معا لتجسيد متطلبات التنمية البشرية والتنمية المستدامة في كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والتكنولوجية لتسمو إلى المركز المرموق للتقدم السريع، خاصة وبلادنا تزخر بوفرات طبيعية وامكانيات بشرية ومادية ومالية عالية القيم. وأمامنا مجموعة كبيرة من النماذج الناجحة في الوصول إلى مجموعات التنمية البشرية المرتفعة جدا والمميزة وخير مثال على ذلك: الإمارات العربية المتحدة وكوريا الجنوبية.

قائمة المراجع:

الكتب:

- أبو الحسن عبد الموجود ابراهيم، (2006)، التنمية وحقوق الانسان، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص 210-211.
- التميمي سامي عبد الرزاق، (2008)، العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، دار دجلة، العراق، الطبعة الأولى، ص 61-69.

- حسن عبد الرزاق وسن، (2013)، *اضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي (مزيد من الأمثلة التطبيقية)*، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،، الطبعة الأولى، ص 37.
- سلامة سالم سلمان، (2007)، *المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة*، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، سبتمبر 2006، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة 2007، ص 54.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2003)، *اتجاهات حديثة في التنمية*، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 62.
- عساف ساسين وآخرين، (2001)، *قضايا عربية معاصرة*، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن،، ص 102.
- عطوي عبد الله، (2004)، *السكان والتنمية البشرية*، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص 26.
- علا خواجه، (2006)، *العولمة والتنمية المستدامة*، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص 425.
- علوان محمد يوسف، (2007)، *الموسى ومحمد خليل، القانون الدولي لحقوق الانسان - الحقوق المحمية-*، الجزء الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 97.
- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، (2009)، *مبادئ علم الاقتصاد*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 284-285.
- هشام، مصطفى الجمل، (2006)، *دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي*، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، ص 193.

Firouzeh nadavandi, *Du developpement à la globalisation , histoire d'une stigmatisation* deuxième édition, berylant, 2005, p66.

Hugon Philippe. (2005). *La scolarisation et L'éducation, facteurs de croissance ou catalyseurs du développement ?*, Mondes en développement, Vol 33, p14.

الأطروحات والرسائل:

- مريعي سوسن، (2012-2013)، *التنمية البشرية في الجزائر - الواقع والآفاق*، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري 02، قسنطينة، الجزائر، ص 136-139.
- أبمن يوسف، (2008)، *تطور التعليم العالي: الإصلاح والآفاق السياسية*، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، ص 73.

المقالات والملتقيات:

- بوطية فيصل، (2012)، *العائد من الاستثمار في التعليم*، مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، العدد 07، جامعة سعيدة، ص 70.
- بومعروف إلياس وعمرى عمار، (2009-2010)، *من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر*، مجلة الباحث، العدد 07، ورقة، ص 33.
- سعيدة رحمانية، (2015)، *وضعية الصحة والخدمات الصحية في الجزائر*، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 11، قسنطينة، مارس 2015 ص 219.

- عادل مجيد العادلي، (2013)، *مساهمة التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في البلدان العربية*، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 35، بغداد، العراق، ص 65.

- على عبد القادر على، (2009)، *قياس معدل العائد على التعليم*، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، ص 3.
- حوالف رحيمة وطفياي كلثومة، (2014)، *واقع وآفاق الخدمات الصحية في الجزائر خمسة عقود من الانجازات والصعوبات*، الملتقى الدولي الرابع حول الرؤية الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 04-05 مارس 2014، ص 11.

- خواني ليلي وبوشخي عائشة، (2014)، *تراجع القطاع العام لصالح القطاع الخاص في الجزائر: حالة الاتصالات السلكية واللاسلكية*، الملتقى الدولي الرابع حول الرؤية الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 04-05 مارس 2014، ص 8-10.

- رباحين زهرة، (2006)، *اصلاح المستشفيات العمومية في الجزائر، مهامها، تنظيمها من خلال مشروع الاصلاح*، بين الأهداف والوسائل، الملتقى الدولي الأول لاقتصاد الصحة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة بجاية، (13 - 15 نوفمبر 2006)، ص 5.

سحنون جمال وبلغنامي نبيلة، (2014)، **التعليم العالي في الجزائر: 50 سنة في خدمة التنمية من 1962 إلى 2012**، الملتقى الدولي الرابع حول الرؤية الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 04-05 مارس 2014، ص 04.

لعراف فائزة وسعودي نجوى، (2011)، **دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة 2003-2011**، الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ص 9.

هوارى معراج وحديدي آدم، (2014)، **نحو تقويم مسار البرامج التنموية في الجزائر باستخدام مؤشرات التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي الرابع حول الرؤية الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 04-05 مارس 2014، ص 18.

التقارير:

التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية، (2014)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الاجتماع العالمي للتعليم للجميع، عمان 12-14 ماي 2014، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، لبنان، ص 39.

تقرير التنمية البشرية، (1990)، أوكسفورد، مطبعة جامعة أوكسفورد، ص 17.

تقرير التنمية البشرية، (2008)، منظمة الأمم المتحدة، لبنان، ص 225.

تقرير التنمية البشرية، (2013)، محفظة الأمم المتحدة، ص 28-162.

تقرير التنمية البشرية، (2014)، ص 159-217.

تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2012)، بيجين +15، الوزارة المنتدبة بالأسرة وقضايا المرأة، ص 2-4.

تقرير مجلة البيئة والتنمية (2003)، العدد 53، ص 22.

Human Development Report,(1990) , New York,UNDP ,p 10.

Human Development Report,(1994), New York,UNDP ,p 04.

Le programme mondial du developpement huamin , (2010), le 2éme rapport national sur les objectifs du milinaire pour le developpement en Algrie, septembre 2010, p 47.

ONS: l'Algérie après (50ans) de développement annuaires de (1962-2012), pp 63-68.

القوانين:

الأمر رقم 94 - 03 المؤرخ في 31 ديسمبر 1994 المتضمن قانون المالية لسنة 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 87.

المواقع الالكترونية:

بوابة قمار <http://www.guemarinfo.com/ar> 15/06/23, 18:30.

مدونة توظيف وعمل، http://arabtravail.blogspot.com/2013/02/2013_7.html, 22:57, 2015/10/29.

نبيل مرزوق، "تحديات التنمية المستدامة في سوريا"،

2015/08/29 ، <http://www.mafhoum.com /syr/articles/marzouk/marzouk.htm>

<http://al-fursan-hr.blogspot.com>; télécharger le 24/06/15, à 1:00.

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS/countries/1W?display=graph>,

télécharger le 29/10/15, 13:30.

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.ADT.1524.LT.ZS/countries/TN-XQ-XT?display=graph>

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SE.PRM.ENRR/countries/DZ-XQ-XT?display=graph>, 12/03/2014, 15:12.

http://histgeo-a.com/2An/Najah/geo2_milaf2.htm, 24/06/15, 12:46 .

<http://www.adiyaronline.net>, télécharger le 29/10/15, 16:43.

<http://www.mesrs.dz/ar/agences-de-recherche>, dernière consultation 01/02/ 2012, 13.00.